مناهضة العولمة

كريس هارمان

ترجمة: أحمد حسن

مركز الأرض لحقوق الإنسان

سلسلة المقاومة والعولمة العدد (١)

لماذا تلك السلسلة

مركز الأرض لحقوق الإنسان منظمة مصرية غير حكومية تعمل في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الفلاحين في مصر.

ومنذ تأسيسه عام ١٩٩٦ في خضم الصراع الذي شهده الريف المصري بسبب تطبيق القانون ٩٦ لـ١٩٩٢ الذي أنهى العلاقة بين المالك والمستأجر وأباح طرد المستأجرين من الأراضي الزراعية دون تعويض ورفع القيمة الإيجارية للفدان إلى أكثر من عشرة أضعاف مما كانت عليه قبل تطبيقه.

هذا القانون الذي يعد أحد المظاهر السلبية للعولمة ولسياسات السوق والتجارة الحرة لأنه يحول علاقة الفلاحين بالأرض الزراعية إلى مجرد سلعة في السوق منتهكًا حقوقهم في أمان الحيازة والغذاء والمساواة والعمل اللائق.

وقد اختار المركز في هذا الصراع الانحياز إلى جانب المزارعين الفقراء من ضحايا هذه السياسات التي تبنت اقتصاديات السوق والآليات غير الديمقراطية منقوصة العدالة في علاقتها بمختلف القوى في المجتمع.

كما اختار المركز الانحياز إلى جانب التنمية على قاعدة العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الثروة وتمكين الفقراء في المجتمع من الدفاع عن حقوقهم في التجمع والتنظيم والعمل اللائق والسكن الملائم والرعاية الصحية وذلك من خلال حفز المستفيدين من أنشطته للدفاع عن هذه الحقوق وتقديم المساعدة لهم على المقاومة الفعالة لشروط إفقارهم وتهميشهم وتنظيم أنفسهم للدفاع عن هذه المصالح والحقوق من خلال حملات مطلبية محلية قام المركز بالمساعدة في تنظيمها مع جمهور المستفيدين.

وقد توصل المركز عبر أنشطته المختلفة ومنذ تأسيسه حتى الآن إلى أن الجزء الأعظم من انتهاكات حقوق الفلاحين والعمال والصيادين والمرأة والأطفال العاملين تقع بسبب تطبيق سياسات ما يسمى بالعولمة أو السوق الحرة.

لذلك جاءت بعض تقارير المركز لتحاول أن تتعرف على هذه السياسات، لكن هذه المحاولات لم تكن تكفي لفهم أهداف وطبيعة ودور وارتباط هذه السياسات بأوضاعنا المحلية.

وكان لازما على المركز استكمالاً لدوره الذي قدمه على المستوى المحلي أن ينحو بنفس رؤيته المرتبطة بهموم الفئات التي يدافع عنها نحو فهم ما يجري في العالم من حولنا، إذ كيف يمكن أن نفهم ما ترمي له هذه السياسات دون التعرف على طرق تطبيقها في مناطق أخرى في العالم، وما هو النقد الذي يوجه إليها خارج بلادنا؟ وما هي الآثار التي تسببها في مختلف دول العالم ولمصلحة من يتم تطبيق تلك السياسات ومن يدفع فاتورة تطبيقها؟ وماذا ينجم عن تطبيقها في مختلف مناطق العالم وعلى مستوى حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العالم؟

إن ما يحدث هنا يحدث هناك، طرد للفلاحين من أراضيهم وزراعاتهم، تسريح للعمال، وبيع للمصانع وللمـوارد المختلفـة، زيادة البطالة، ارتفاع مصاريف العلاج وأجور السكن، القهر المتواصل لأجهزة الدولة، ترسانة من التشريعات المقيدة للحرية.

هل هي صدفة تطبيق هذه السياسات التي تحدث في مختلف مناطق العالم؟ وما هي العلاقة بين هذه السياسات وبين بعـض المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد ومنظمة التجارة؟

هل نحن إذن جزء من وضع دولي؟ هل هناك منظمات دولية حكومية أو تابعة لخدمة الشركات المتعـددة الجنـسية تقـوم بالتنسيق فيما بينها لتنظيم نهبها وزيادة ثروتها؟ وهل الملايين في العالم يدفعون ثمن ذلك من صحتهم وعرقهم وأمن وحياة أسـرهم وأبنائهم؟ هل هناك نهضة لحركات اجتماعية ومنظمات مجتمع مدني مناهضة لهذا المشروع المـسمى بالعولمـة وحريـة الـسوق والتجارة؟ وما هي سماتها؟

وما هي مرجعيات هذه الحركات وأهدافها ودورها وكيف يمكن العمل معها من أجل مواجهة آثار هذه السياسات في إطـار التحولات الراهنة؟

تلك السلسلة ستحاول أن تجيب على بعض هذه التساؤلات وأن تستعرض تجارب وآثار هذه السياسات وحركـات المقاومـة والمناهضة لها في المناطق المختلفة من العالم.

إن مركز الأرض وهو يطرح هذه السلسلة يؤمن بحق الفئات التي يدافع عن حقوقها بأن تفهم ما يجري حولها لاعتقاده بـأن الأزمة الراهنة التي تمر بها بلادنا نتيجة فشل تطبيق هذه السياسات تؤثر أول ما تؤثر على حقوق أهالينا من العمـال و الفلاحـين والصيادين والعاملين في كافة القطاعات وإذا كان لازما عليهم أن يتحملوا عبء الأزمة والفشل فإن وعيهم بها هو البداية للخـروج منها وسوف يدفع وعينا بالمشكلة إلى حل الأزمة وتحسين مستقبل بلادنا.

وإننا على ثقة أن يدكم الممدودة وملاحظاتكم الدائمة سوف تساعدنا على الأقل في الإشارة إلى هذا الطريق الآخـر البـديل، طريق العمال والفلاحين والمهمشين في بلادنا، إن مناهضتنا للعولمة مختلفة عن مناهضتهم، وفي هذا الإطـار يؤكـد المركـز أن طريق الحكومات نحو الحل مختلف عن طريقنا، فطريقهم مرتبط بالبنك الدولي والصندوق وحكومات ورجال الأعمال في العـالم، وطريقنا مرتبط بالحركات الاجتماعية والمنظمات الغير حكومية، إن شركائنا في الطريق طريقنا يجب أن يشيروا إليهم ليبينوا إلـى أي مدى كان جشعهم وفسادهم وبيعهم لمواردنا الذي أدى إلى هذا الفشل.

إن الحكومات في العالم التي تقمع الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني، وتحاصرها وتحاول تجريدها مـن كـل قدرة على المقاومة بينما تفتح الأبواب لمجتمع رجال الأعمال وتنظيماته وتوفر له كل فرص التمثيل في مختلف مؤسـسات صـنع القرار لا يجوز بهم أن يشاركوننا الطريق. إن ما حدث في قوانين العلاقات الإيجارية في الأرض والسكن وقوانين العمل وما حدث من تقليص لدعم الدولة للسلع والخدمات الأساسية، ومن اتجاهات للخصخصة وتحرير الاقتصاد بصورة فاقمت من أزمة البطالـة، بادعاء أن القوانين التي تحمي علاقات العمل وشروطه العادلة تمثل إحباطًا لمناخ الاستثمار.

وفي المقابل انطلقت في كل اتجاه سياسات تحرير الزراعة والصناعة والتجارة والاستثمار من كل قيود.

والجدير بالذكر أن هذه التحولات قد زادت الأغنياء غنى والفقراء فقرا، وقد تواكب معها مظاهر بشعة للفساد ونهب أموال المودعين في البنوك ونزحها للخارج واستنزاف ثرواتنا في أعمال المضاربة والتهريب.

إن هذه التحولات تمت نتيجة لوجود فئات اجتماعية في العالم مرتبطة بمصالح رأس المال العالمي، وتؤدي سياستها إلى تعظيم فرص النهب داخل دول الجنوب والشمال على السواء.

ونحن نعتقد أن مناهضتنا للعولمة ومقاومتنا يجب أن تنطلق في مواجهة هذه المصالح، إن طريقنا التي ستحاول هذه السلسلة أن تشير إليه يفرق بين مصالح رجال الأعمال ومصالح المهمشين والفقراء ويفرق بين الضحية والجلاد في مواجهة عولمة رأسمالية متوحشة تتهيأ لافتراسنا، فالعولمة الرأسمالية المتوحشة ليست شبحا محلقًا في الفضاء، بل هي أخطبوط له أذرع في كل الأوطان، وتلتقي على تنفيذ أجندته قوى اجتماعية في مختلف دول العالم، وذلك رغم تمايز المصالح والامتيازات وعمليا توزيع الحصص والانقسام إلى شمال وجنوب ومركز وأطراف، ففي الجنوب أيضا شمال، وفي الأطراف نخب تابعة للمراكز.

وأخيرا نؤكد على أن حلمنا بوطن يسع كل فئاته ويكفل لها الأمن والحرية والحياة اللائقة لن يأتي إلا عبر مقاومة ونضالات وكفاحات كثيرة إننا نعرف أن هذه الأحداث المتواصلة سوف تساهم في بناء وطن آخر بديل تنعم فيه بالخير والأمان، وطن خالي من الخوف والقيود والقهر.

تقديم: مطعم الوجبات الساخنة

(مائل حول العولمة)

ليس جوهر عملية "العولمة" هو ظاهرة التدويل التي تحدث في التجارة أو الصناعة أو حتى الثقافة. ظـاهرة التـدويل بهـذا المعنى بهدف فتح أسواق أمام المنتجات هي عملية بدأت منذ قرنين على الأقل، واستمرت بعد ذلك كضرورة ملازمة لوجود نمـط الإنتاج الرأسمالي، بسبب تلك السمة التي تعد من السمات الجوهرية للرأسمالية تم استعمار دول الشرق وأجزاء كبيرة مـن القـارة الأفريقية ودول آسيا، وبسبب تلك الضرورة تزاحمت الإمبرياليات الأوروبية على استعمار الدول الأقل تطورا، ودفعـت الأخيـرة جزء كبير من فاتورة استمرار وتطور الرأسماليات الغربية. وتم استنزاف ثروات وموارد الدول المتأخرة، وأعيق نموها إعاقـة لا تزال تعاني منها، وشوهت بنيتها الإنتاجية تشوها لا تزال آثاره واضحة في كل مظاهر الحياة.

جوهر عملية العولمة هو التحولات التي بدأت في الرأسماليات الغربية منذ عقدين تقريبا.

النظام الرأسمالي العالمي الذي هيكل مؤسساته الإنتاجية والسياسية وفقًا لمتطلبات التنافس مع دول المعسكر الشرقي الـسابقة واضطر لقبول نموذج الدولة المتدخلة (أو رأسمالية الدولة) ليتمكن من أحداث قدر من السيطرة على فوضى نظامه الإنتاجي لتخفيف حدة الأزمات في تبني برامج للخدمات الاجتماعية وإعانات البطالة وضمانات العمل بغرض إبعاد شبح الشيوعية الذي كان مخيمـا على أوروبا حتى الحرب العالمية الثانية على الأقل وأنشأ تكتلات دائمة ومؤسسات سياسية ومالية حكومية متعددة القومية ودخل في اتفاقات وتحالفات تخفيفًا لحدة المنافسة بين الرأسماليات الكبرى التي كانت نتيجتها حربين عالميتين وثـورات اجتماعيـة ووطنيـة وانهيار العديد من الأنظمة.

هذا النظام وجد نفسه أمام واقع عالمي جديد خلفه انهيار نظم أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي.

صار الملعب خاليا أمامه ولم يعد مضغوطًا بشروط ومتطلبات التنافس أو الصراع المباشر أو الغير مباشر مع كتلة دوليـة بحجم وقوة المعسكر الشرقي القديم.

ومن ثم بدأ التخلص من نفقات هذا الصراع السابق، وبدأ إطلاق الآليات التقليدية للنظام الرأسـمالي مجـددا دون قيـود أو عوائق غير عابئ بأثر ذلك على الشعوب الأوروبية أو الشعوب في الدول الرأسمالية الأقل تطورا في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

بدأ الهجوم على دور الدولة في الحياة الاقتصادية تحت اسم "الخصخصة" مستهدفًا إعادة ما تملكه الدولة للرأسماليين وإفساح المجال لهم للتحكم في الإنتاج والأسعار والأجور وشروط العمل تحت اسم "تحرير قوى السوق".

ثم انتقل الهجوم على الخدمات العامة (التعليم – الصحة – النقل – دعم السلع الغذائية الأساسية – السكن.. حتى المياه والطاقة.. إلخ) تحت اسم خفض الإنفاق العام وزيادة موارد الدولة.

قاد الهجوم في بدايته الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة "جورج ريجان" والمملكة المتحدة البريطانية بقيادة "مارجريت تاتشر". وبدأت المؤسسات المالية للرأسمالية العالمية (صندوق النقد والبنك الدولي، ثم منظمة التجارة العالمية في فرض هذه السياسات على الدول ضعيفة النمو مستغلة وسيلة المساعدات والديون لفرض هذه السياسات كشروط لتلقي قروض أو مساعدات منهما.

اتخذت هذه العملية في البداية اسم "تحرير السوق" و"الخصخصة" و"انتصار الليبرالية" و"الانفتاح الاقتصادي".

ثم جاءت مسميات برامج "التكيف الهيكلي" و"العولمة" و"الإصلاح الاقتصادي" وكلها تعكس عملية واحدة في النظام الرأسمالي العالمي عبر عنها في البداية الاتجاهات المحافظة واليمينية (ريجان / تاتشر) ثم تطابق معها الإصلاحيون الذين جاءوا إلى الحكم في فرنسا وألمانيا تحت شعار (الطريق الثالث) واصطلح على تسمية تلك السياسات باتجاه (الليبرالية الجديدة).

إطلاق اسم "العولمة" على تلك السياسات يمكن من تحقيق هدفين:

١- إخفاء طابعها وأهدافها.

٢- اعتبار أنها تعكس اتجاه "العالم" في العصر الراهن بحيث يكون المطبق لها جزء من العالم، ومن لا يطبقها فهو خارج العالم، أو ربما خارج التاريخ. فإما أن تكون رأسماليا بالنهج الليبرالي الراهن أو لا تكون على الإطلاق.

ضد العولمة

إن كانت الحركات الجماهيرية والنقابات العمالية قد تعرضت لهجوم الليبرالية الجديدة في ظل تراجع لنفوذ القوى اليسارية منذ منتصف عقد الثمانينات، إلا أن حركة مناهضة العولمة لم تكن وليدة الأعوام الثلاثة الماضية، لقد بدأت مقاومة تلك السياسات منذ مطلع عقد التسعينات – إن لم يكن قبل ذلك – فالحركة ضد الخصخصة في دول أوروبا تلاها شن حملة من الجمعيات الأهلية بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو، وفي عام ١٩٩٤ انطلقت حملة نظمها جمعيات أهلية ومنظمات سياسية ضد الاجتماع السنوي للبنك الدولي تحت شعار (خمسون عاما تكفي) في منتصف التسعينات قامت حركة في كندا والمكسيك ضد إقامة منطقة تجارة حرة لدول أمريكا الشمالية، وفي عام ١٩٩٦ عقد مؤتمر عالمي في تشباس مناهض للهيمنة الأمريكية حضره مثلون من ٤٣ دولة وشاركت فيه حركة زاباتستان المكسيكية مطلقة شعارها الشهير (هذا يكفي) وانبثق عنه تكوين (رابطة الحركات المناهضة للسياسات الليبرالية الجديدة في جميع أنحاء العالم).

في عام ١٩٩٨ قام تحالف بين جمعيات الدفاع عن المستهلكين وبين أنصار البيئة ضد اتفاقية "تحرير حركة الاستثمارات الدولية".

وفي العام نفسه انطلقت مظاهرات في تايلاند بمشاركة كبيرة من فلاحو تايلاند في مواجهة اجتماع (البنك الأسيوية للتنمية).

وفي عام ١٩٩٩ عقد المؤتمر الأول لمنتدى دافوس العالمي للبدائل طرح فيه الدعوى إلى صياغة (البدائل المضادة).

وفي العام نفسه احتشد متظاهرون بعشرات الآلاف في مدينة سياتل ضد مؤتمر الثمانية الكبار.

وفي عام ٢٠٠٠ تجمع ٣٠ ألف متظاهر ضد اجتماع مشترك للبنك والصندوق عقد في حراسة ١٠ آلاف شرطي، واستمرت المظاهرات ٤ أيام. وفي عام ٢٠٠١ تظاهر في "دافوس" حوالي ٥٠ ألف متظاهر، وفي أول مايو بمناسبة (عيد العمال) في العام ذاته خرجت مظاهرات في معظم دول أوروبا قوامها الأساسي الاتحادات العمالية ورفعت شعارات تندد بسياسات الليبرالية الجديدة. كما نظم (منتدى جنوة الاقتصادي) الذي يضم منظمات وجمعيات أهلية وأنصار بيئة وفوضويين، وقوميون متعصبون مظاهرات ضمت حوالي ربع مليون متظاهر أغلبهم من مدن أوروبا وسقط أثناءها أول شهيد للحركة. كما استمرت الحركة في ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ في الاحتشاد والتظاهر بعد أن أضافت لأجندتها الاحتجاج ضد البربرية الصهيونية، وضد العدوان الأمريكي الذي كان وشيكًا على العراق.

كما تبنت الحركة أيضا سياسة شن حملات خاصة ضد شركات عالمية مثل شركة نايك للأحذية، ونسك للألبان، وكوكاكولا وجاب وإدارة مطاعم التيك أواي لأسباب مختلفة يتعلق بعضها بشروط العمل أو ضرر المنتجات على الصحة وغيرها. ولا يتسع المقام هنا للقيام برصد تفصيلي لمظاهرات وفاعليات الحركة وخاصة هذه الاحتجاجات ما فوق القومية التي لا تزال السمة الرئيسية لنشاط الحركة وعلاقاتها الأكثر بروزا.

هناك حيوية ظاهرة في قوة الحركة وقدرتها على التعبئة العالمية المضادة، وقد دفع ذلك العديد من القوى السياسية في أماكن مختلفة للمراهنة عليها، والمشاركة فيها بكل ثقله، بل واعتبارها أحيانًا بروفات ثورية لثورات اجتماعية وشيكة.

إلا أن هناك وجه آخر لتلك الحركة (المضادة للعولمة) حافل بالتناقضات ونقاط الضعف يجب رؤيته والتعامل معه.

إذ لا يوجد للحركة خطاب موحد ومنسجم، والأهداف التي تطرحها عبارة عن خليط من المطالب يحمل عددا من التناقضات الجوهرية، وهناك تباين سياسي وأيدولوجي شديد بين الاتجاهات المشاركة فيها (من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار)، كما أن دور بعض الأطراف المشاركة مليء بالالتباسات وقابل للتحول للنقيض.

كذلك فإن عمومية شعاراتها يفتح الباب لتأويلات وتفسيرات عديدة. فإن ساعدت العمومية على (التجميع) وتفادي الخلافات، إلا أنها تخفض من قوة الشعار ووضوح ما يرمي إليه.

القوى المكونة للحركة:

تضم الحركة شريط عريض، يمكن تشبيهه بقوس قزح، يجمع كل الألوان والاتجاهات. من الجمعيات النسوية إلى الكنائس، ومن الفوضويين إلى جمعيات حقوق الإنسان، ومن النقابات العمالية إلى الفاشيين وأشباه الفاشيين، ومن الفلاحين – المزارعين الصغار – إلى جمعيات الدفاع عن المستهلكين ومن بقايا الستالينية والإصلاحيين إلى اليسار الجديد، من الليبرالية إلى حركة المدافعين عن البيئة وجمعية أطباء بلا حدود.

ونتعرض بإيجاز إلى أهم تلك القوى المكونة للحركة وخطاباتها حتى نتعرف على "المتناقض" و"المشترك" بينهم:

١- أنصار البيئة:

صعدت حركة أنصار البيئة على أنقاض يسار السبعينات في أوروبا، فمع هزيمة يسار السبعينات والتمردات الطلابية. بدأ التراجع عن الأيدولوجيات الكبرى والأهداف الكلية الراديكالية ليحل محلها محاولة تحقيق انتصارات ملموسة في معارك جزئية محددة وظهرت عدة جمعيات وحركات تسعى لخوض معارك محددة بعيدا عن الأهداف الكبرى وتزامن ذلك مع تفجر مشكلات تلوث البيئة الكونية ومشكلات الغلاف الجوي وتآكل طبقة الأوزون التي تحمي الأرض من حرارة الشمس ومشكلات التصحر والغازات المنبعثة من الصناعات والشركات الكبرى، والقضاء على الغابات من أجل الأخشاب، ودفن النفايات النووية، واستخدام هندسة الجينات الوراثية في الزراعة وغيرها على خلفية تلك المشكلات التي تفجرت بقوة في مطلع الثمانينات تشكلت جمعيات أنصار البيئة التي انضم إليها وساعد في تشكيلها العديد من رواد ومثقفو يسار السبعينات بعد فقدانهم الثقة في منظمات السياسية، وبدأت تكسب نفوذًا جماهيريا أغرى بعضها بالتحول إلى أحزاب سياسية تخوض الانتخابات وتنافس على السلطة مثل أحزاب الخضر التي شاركت في حكومات ائتلافية في فرنسا وألمانيا.

وقد شهدت تلك الجمعيات نموا هائلاً في عضويتها والتفاف الجماهير حولها، ففي عام ١٩٨٥ بلغ عضوية (الرابطة العالمية للدفاع عن البيئة) التي تضم جمعيات من مختلف دول أوروبا ٧٥٠ ألف عضو، وصل العدد في عام ٢٠٠٠ إلى ٥ مليون عضوا

قبل مظاهرات سياتل بستة أشهر حاولت أهم جمعيات البيئة (نادي سيرا، الفيدرالية الوطنية للحياة البرية، وغيرهم) التفاوض مع البيت الأبيض الأمريكي على إعطاءه سلطة التفاوض باسمهم في قضايا التجارة على أن يراعى قضايا البيئة والصحة. وأن يتم تشكيل لجنة خاصة للتجارة العالمية تضم ممثلين لمنظمات البيئة وأعضاء من الكونجرس بالمشاركة مع ممثلين للحزبين الجمهوري والديمقراطي تلعب دورا رقابيا على منظمة التجارة العالمية. وقوبل طلبهم بالرفض. ولم يجد أنصار البيئة أمامهم سوى تصعيد الاحتجاجات والمظاهرات فلعبوا دورا كبيرا في إطلاق مظاهرات سياتل والحشد لها. كما لعبوا دورا أساسيا في مظاهرات "يوتبوري" في السويد ضد القمة الأوروبية المنعقدة هنا وركزوا هجومهم على بوش بسبب رفضه التوقيع على اتفاقية (كيوتو) حيث شارك بوش في تلك القمة الأوروبية.

ولا يعارض أنصار البيئة النظام الرأسمالي أو التجارة العالمية أو يرفضون وجودهم، وتقتصر معارضتهم على الأنشطة والاتفاقات ذات الآثار الضارة بالبيئة وبالصحة العامة، بل أنهم يمنحون تأييدهم لمنظمة التجارة في بعض السياسات مثل إلغاء الدعم على الصيد لحماية الأحياء المائية (التي تؤدي بدورها لارتفاع أسعار الأسماك والمنتجات البحرية) وهو ما يعد بالنسبة لنا ترفًا يليق بالطبقة الوسطى الأوروبية بالمقابل حدثت تحالفات بين بعض النقابات العمالية وأنصار البيئة في حملات خاصة في مجرى الحركة، مثل تحالف (سائقي الشاحنات، والمدافعين عن الضفادع) و(عمال الصلب الأمريكيين والمدافعين عن الغابات) في حملة ضد شركة (شاليز هوريز ملكسمام) التي تعمل في صناعة الصلب الأمريكية في إزالة الغابات في أمريكا الجنوبية باعتبارها عدوا مشتركًا، وأيضا (تحالف الخضر والحمر) الذي نجم عن تقارب بين الشيوعيين النقابيين وأنصار البيئة في مواجهة بعض قضايا التجارة العالمية.

نتيجة لتلك التحالفات وسع البيئيون أهدافهم لتضم مطالب عمالية مثل تحسين شروط العمل، ووسعت اتحادات نقابية أهدافها لتشمل بعض قضايا البيئة مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض وعلاقاتها بالغازات الملوثة للبيئة.

٢- الحركة النسائية:

اهتمت الحركة النسائية الغربية التي ظهرت في الستينيات بقضايا من نوع حق الإجهاض، الاعتراف بالعلاقات غير الرسمية، المساواة السياسية بين النساء والرجال، تغيير بنية الأسرة البطريركية (الأبوية). وبالغت في الاستقلال تجاه السياسات الذكورية أنانية الذكور المسئولة عن وقوع الحرب. وبؤس النساء رافعين شعار (لا للإمبريالية الذكورية) ومنذ مطلع السبعينيات تغير خطاب الحركة النسائية لنقد النظام الاجتماعي مع الاحتفاظ بمفهوم البطريركية لوصف هذا النظام.

ومع بدايات تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة احتل الجانب الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالنساء العاملات الذين يتعرضون لهجوم الليبرالية الجديدة مقدمة اهتمام الحركات النسائية، وبدأت في المشاركة في الاحتجاجات الواسعة التي تضمنتها جماعات مناهضة العولمة، خاصة وأن خفض ميزانية الخدمات وتشريعات العمل الجديدة التي يقف وراءها مؤسسات العولمة أضرت بشدة ملايين العاملات في مختلف المهن.

٣- الجمعيات الكنسية:

يقوم العديد من الكنائس الأوربية (خاصة الكاثوليكية) بأنشطة خدمية وإنسانية في دول العالم الثالث، ويطالبون بتخفيف حـدة الفقر في تلك الدول، وإلغاء، أو إنقاص ديونها المستحقة للبنوك والحكومات الغربية، ويعتبرون العولمة مرتبطـة بأنانيـة وجـشع الرأسمالية والحكومات الكبيرة، ويشاركون بهذا الخطاب من منطلق إنساني في حركة العولمة مطالبين بإعادة النظـر فـي ديـون وحاجات العالم الثالث، وإتاحة الفرصة لقيام نمو حقيقي فيه. ويساندهم في ذلك جزء من المثقفين الأوربيين ذوي الأصول الفكريـة اليسارية وغيرهم من ذوي النزعات الإنسانية المناصرين لقضايا العالم الثالث.

٤- النقابات العمالية:

في مطلع الثمانينات بدت المنظمات النقابية الأوروبية عاجزة عن تنظيم دفاع قوي ضد هجوم السياسات الليبرالية الجديـدة، وكانت أحزاب اليسار التقليدي بدورها تعاني من أزمات عديدة وتراجع نسبي لنفوذ اليسار خاصة في الدول التي كان يوجـد بهـا أحزاب شيوعية قوية (فرنسا/ إيطاليا على سبيل المثال).

ومن ثم شعر العمال بالإحباط وفقدان الثقة في قدرة منظماتهم النقابية ومع ظهور الآثار التدميرية لليبرالية الجديدة في بدايـة التسعينات ومساسها بأوضاعهم الاجتماعية وحقوقهم بدأ العمال في التذمر والاحتجاج. وتحت ضغط غضب القواعد العمالية أخطرت الاتحادات النقابية لتنظيم احتجاجات عمالية ضخمة والمشاركة في الاحتجاجات العامة ضد (العولمة).

ونظم الاتحاد الفرنسي للعمال (C.G.T) إضراب عام في ١٩٩٥، وقاد الاتحاد الألماني مظاهرات عمالية ضخمة فـي ٩٦ ضد خفض الإنفاق العام. وشارك مليون عامل في إضراب نظمته كونفدرالية العمل الأمريكية في "تورنت" كما شارك عمال الصلب وعمال الملابس الجاهزة الأمريكية بدور كبير في تظاهرات نيويورك وسياتل ضد البنك والثمانية الكبار.

وتحول عيد أول مايو إلى تعبئة عمالية احتجاجية ضخمة في أغلب دول أوروبا وأمريكا.

٥- الحركات الفلاحية:

يقف المزارعون الفرنسيون على رأس الحركة الفلاحية الأوروبية ضد إلغاء الدعم على مستلزمات الزراعة. وقد تأسس في فرنسا (بسبب قوة الحركة الفلاحية بها) المرصد العالمي للفلاحين. بهدف مساعدة فلاحين العالم الثالـث. ويلعـب الفلاحـون فـي البرازيل (المحرومون) والمكسيك (زابتستا) دورا في أمريكا الجنوبية وفي الحركة العامة ضد العولمة.

باستثناء زابتستا التي تخوض نضالاً مسلحا ضد السلطة في المكسيك وتهاجم مباشرة آثار العولمة في دعايتها، تقف مشاركة معظم الحركات الفلاحية عند حد الدعاية والمظاهرات الاحتجاجية.

٦- الفاشيون والقوميون:

مع تزايد حدة البطالة في أوروبا في مطلع الثمانينات الذي تزامن مع انهيار أوروبا الشرقية، وعادت المنظمات الفاشية إلى الظهور والعمل، واكتسبت إلى صفوفها عدد كبير من الشباب – خاصة الذين يعانون من البطالة – بين البرجوازية الصغيرة والمعدمين. ورفعت شعارات ضد المهاجرين الملونين أو القادمين من دول أقل تطورا، باعتبار أن هؤلاء هم سبب بطالة الشباب الأوروبي والذين يزاحمونهم في أرزاقهم مطالبة بالحد من الهجرة وطرد المهاجرين. ومن ثم تقف ضد العولمة التي تفتح الحدود الأوروبية أمام تدفق الأتراك والأفارقة والأسيويين والغرب الذين يمثلون عمالة رخيصة منافسة لهم، ويجد خطاب الفاشيين واليمين القومي أنصارا له داخل الاتحادات العمالية الأمريكية. وتزداد قوتهم في إيطاليا/ فرنسا/ أمريكا، ألمانيا، بالإضافة لوجود ملحوظ في أوروبا الشرقية.

٧- الجمعيات الأهلية:

وهي جمعيات ذات أغراض متنوعة ينطلق جزء منها من مربعيات المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي ترتبط بعدد كبير من القضايا المطروحة على جدول أعمال الحركة مثل عمالة الأطفال، شروط العمل حقوق الممثلين، السكن، الحياة، الصحة... إلخ.

ويطالبون بإخضاع منظمة التجارة للأمم المتحدة بدلاً من هيمنتها المتصلة ووضع قيود وضوابط على أداء المؤسسات العالمية توفر ضمانة لتحقيق الحد الأدنى من الحقوق الإساسية للإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

٨- الفوضويون:

يعتبر الفوضويون أن السلطة (أو الدولة) هي عدوهم الأساسي، ورغم أنهم يعتبرون أنفسهم اشتراكيين وشيوعيين إلا أنهم يرفضون فكرة وجود دولة مركزية بإمكانياتها العسكرية والقمعية لأنها تمثل بالضرورة هيمنة وقمع جديد على أفراد المجتمع المحرومون من امتلاك نفس القوة.

ويعد الفوضويون تيار هام في عدد الدول الأوروبية، وأصبح لهم منظمات قوية وهامة في أوروبا الشرقية بعد سقوط نظمها السابقة.

ويسعى الفوضويون بمشاركتهم في حركة العولمة إلى تصعيد المواجهة العنيفة لأجهزة الشرطة والدولة باعتبار أنه لا تكفي الهتافات واليافطات ولكن يجب مواجهة القمع بالقوة. وتعد جماعة (الكتلة السوداء) الفوضوية من أقوى منظمات الفوضويين في أوروبا الشرقية وتلعب دورا ملحوظًا في مظاهرات ضد العولمة، وتعد مسئولة بدرجة عن تصاعد أعمال العنف في الاحتجاجات.

٩- الشيوعيون:

يقف الشيوعيون التقليديون ومنظمات اليسار الجديد موقفًا رافضا للعولمة – أو الليبرالية الجديدة – باعتبارها نتيجة لصعود اليمين البرجوازي بعد انهيار أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي، ويربطون بينها وبين النظام الرأسمالي ككل، ويصفونها باعتبارها

حالة "توحش" رأسمالي تتسبب في حروب عسكرية وعدوان على الشعوب والحقوق خاصة حقوق الفقراء. بينما تؤدي لزيادة ثـراء الأثرياء.

ويذهب بعضهم إلى تعظيم الحركة المضادة للعولمة باعتبارها تجسيد لحالة من التجزر في الحركات الشعبية على المـستوى العالمي، وأنها مقدمة (أو بروفة) وضع ثوري وشيك. ويشبهون الأوضاع العالمية الحالية بما كان عليه حالة العالم في الثلاثينات من القرن الماضي ولكن بإيقاعات أقل حدة وسرعة، إنها الثلاثينات ولكن – بالتصوير البطيء – وهو مجـاز يعكـس حجـم التفـاؤل والتعظيم للحركة. ومن ثم يحددون الدور الرئيسي للقوى الاشتراكية في العالم كله بالانخراط التام – أو إلى أقصى حد ممكن علـى الأقل – في هذه الحركة، والدخول في كل التحالفات الممكنة التي تحقق هذا الانخراط، بغض النظر عن مجمـل التناقـضات فـي الأهداف والأيديولوجيات والمصالح التي يمثلها الأطراف.

ويلعب اليسار الشيوعي دورا هاما في الحركة العامة وفي الإعداد والحشد للمظاهرات. وإن كانت ثمة خلاف عميـق بـين فصائله حول تقييم طبيعة وحدود الحركة العامة، وقضايا التحالفات المفتوحة والغير مشروطة – التجمع علـى النـشاط والحركـة فحسب – وأيضا وزن العمل المحلي والعمل الأممي في أجندة العمل.

ما تبقى من أطراف الحركة – مثل جمعيات المستهلكين وغيرهم – أقل وزنًا في الحركة العامة وثمة سعي للربط مـا بـين حملاتهم المحلية ومناهضة السياسات الليبرالية الجديدة.

تلك هي الأطراف الأساسية الفاعلة في الحركة المناهضة للعولمة بتنويعاتها الفكرية والأيدولوجية وارتباطاتهـا الاجتماعيـة وأغلبها – خاصة أنصار البيئة والشيوعيين والقوميين والاتحادات النقابية والفلاحية تعكس درجة أو أخرى مـن النفـوذ الـسياسي والجماهيري في بلدانها.

تناقضات الخطاب والمطالب:

يبدو أن العنصر المشترك بين الأطراف المشاركة في حركة مناهضة العولمة أقل كثيرا مما يبدو لأول وهلة.

فإذا استثنينا التحالفات الجزئية في إطار حملة جزئية أو بين أطراف محددة مثل تحالف أنصار البيئة والنقابات فـي أحـوال معينة وحول مطالب معينة، وكذلك الصلات والتحالفات بين بعض الحركات الفلاحية ومثيلتها كالحال بين المـزارعين الفرنـسيين والزابتستين والبرازيليين يكاد لا يوجد تحالف حقيقي بين الأطراف.

العنصر المشترك بين الجميع هو وضع ضوابط وقيود على أداء مؤسسات العولمة، ولكن طبيعة هذه الـضوابط وأهـدافها يصل لحد التناقض أحيانًا.

فالنقابات الأوروبية تدافع عن استمرار ضمانات العمل وشروط عمل عادلة، كما تدافع عن عدم المساس بالخـدمات العامـة التي ترعاها الدولة مثل (الصحة/ التعليم وغيرها) بينما يقف العمال الأمريكيون ضد اتفاقية النافتا من منظور مصالح قومية خاصة

بهم لأن تطبيق تلك الاتفاقية يهدد العمال الأمريكيون بمزاحمة العمال المكسيك والصينيون والمهاجرون لهم رخيصوا الأجر، كما تؤدي لمزاحمة البضاعة الصينية لمصانعهم.

بينما تجاوزت النقابات الفرنسية هذا الوضع (الدفاعي) برمته لتشن حملة (هجومية) لتخفيض ساعات عمل الأسبوع إلى ٣٥ ساعة.

هذا التباين يضع العمال الأمريكيين في مواجهة عمال المكسيك والصين وغيرهم، وهو موقف بلا شك يتسم بالشوفينية والدفاع عن المصالح الضيقة الخاصة ولا يمثل أدنى هجوما على الرأسمالية بينما يتجاوزهم الأوروبيون سواء في الجانب الدفاعي أو الهجوم. يقترن الفاشيون وأشباههم في مطالبهم وشعاراتهم من الموقف النقابي الأمريكي فعلى خلفية الحركات الفاشية المعادية للمهاجرين والملونين في فرنسا وإيطاليا وألمانيا.

يتحرك الفاشيون داخل حركة مناهضة العولمة ضد أن تفتح الأسواق الأوروبية أمام العمالة القادمة من دول العالم الثالث أو الصين.

إنهم مذعورون من انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وهجرة العمال الأتراك لبلدانهم، يحملون العمال المهاجرين مسئولية البطالة في أوروبا، يرفعون شعار (كل مهاجر تركي يقابله مليون عاطل أوروبي) وعملية العولمة في رأيهم هي السبب والمسئول الرئيسي. ورغم قوتهم النسبية في بعض دول أوروبا (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا) إلا أن الوجود القوي لمنظمات اليسار هناك يحد من انتشارهم بدرجة ما. بينما يتعزز وجودهم في أمريكا، وينعكس هذا في شعارات النقابات الأمريكية ومطالبها.

منظمة "أتاك" التي تضم تجمعا كبيرا من الجمعيات والمنظمات لا تحمل أي عداء للرأسمالية كنظام، ولا الشركات العالمية، الهدف الأساسي لأتاك والذي نشأت على أساسه هو (فرض ضريبة على المعاملات المالية لمساعدة المواطنين) وهو هدف شديد الإصلاحية وقاصر على المساس (المحدود) بجانب واحد من الأنشطة الرأسمالية، المعاملات المالية، تاركًا الإنتاج الصناعي والزراعي والصيد والبناء وغيرهم دون مساس.

الحركات الفلاحية أيضا بينها قدر من التباين في الأهداف، في فرنسا وأغلب دول أوروبا تمثل المالك الزراعي الصغير ومخاوفه من المنافسة مع واردات زراعية رخيصة دون مساندة من الدولة (في وجه تلك المنافسة)، فيدرالية المزارعين في أوروبا تطالب منظمة التجارة بمراعاة مصالح وحقوق المزارعين أولاً، وفتح الباب دون شروط لعضوية المنظمة كي يدافع الجميع عن مصالحهم داخلها وتحرير المزارع الصغير من هيمنة الشركات الاحتكارية في الدول المتأخرة يعاني الفلاحون من حرمانهم أو تجريدهم من الملكية الزراعية (خاصة بعد إخفاق مشاريع الإصلاح الزراعي بها وتحول دولهم لتبني سياسات التكيف الهيكلي). في البرازيل حيث توجد مليون أسرة فلاحية محرومة من ملكية أرض، ويفاوضون السلطة البرازيلية في تمليكهم قطع أرض صغيرة. يناضل الفلاحون تحت اسم (المحرومون من الأرض)، وفي المكسيك على أساس برنمج عام للتحرر من التبعية لأمريكا. وفي أمريكا يقف الفلاح الأمريكي (الصغير والمتوسط) ضد اتفاقية النافتا التي تفتح الباب للمنتجات الزراعية الصينية الرخيص التي ستغزو الأسواق الأمريكية.

عدد كبير من المنظمات الأهلية تسعى إلى "المشاركة" بدور استشاري أو رقابي في مؤسسات العولمة. وثمة ميل داخل تلك المؤسسات لتعيين مستشارين من الجمعيات الأهلية بهدف إضعاف وشق الحركة العامة للمناهضة.

شعارات الحركة تعكس في عموم مضمونها مدى تناقض أهداف أطرافها. الشعار المركزي (الإنسان قبل الأرباح) الذي يحمل ظلال يسارية، يعكس في نفس الوقت مطالب يمين الحركة والمنظمات الفاشية إذ ترفعه في مواجهة استيراد عمالة أجنبية رخيصة بهدف تعظيم أرباح الشركات، ويطلقه المزارعون الصغار أيضا ضد الواردات الرخيصة من الصين والعالم الثالث. شعار (عالمنا ليس للبيع) يحمل نفس القدر من الغموض، وهل أصبح حقًا عالمنا من وجهة النظر اليسارية؟ إنه يطلق تحفظ ضد التصرف في عالم يبدو وكأننا نملكه. وهو أحد الشعارات المركزية ضد الخصخصة أنه شعار يربط الفقراء بالدفاع عن النظام بدلاً من الدعوة لتغييره.

وينطبق نفس الشيء على شعار (عالم آخر ممكن)، الذي لا يقدم أدنى إشارة لشكل أو مضمون هذا (العالم البديل).

حتى الهجوم الواضح على الرأسمالية في منظوة الشعارات العامة لا يخلو من غموض، لا للرأسمالية المتوحشة، ضد العولمة الرأسمالية المتوحشة الذي يبدو وكأنه نوعا من التحفظ الأخلاقي على (توحش) الرأسمالية وليس ضد الرأسمالية كنظام أيا كانت حالته، أنه يخاطب الجانب العاطفي في جمهور الحركة ويعبئها ضد نوعا من الهمجية والوحشية تحدث من الرأسمالية.

هل ثمة دلالة وراء غموض مضمون شعارات الحركة وتجنبها الوضوح وما معنى تلك المسحة شبه الصوفية في هذه الشعارات التي تذكرنا بالمسحة الصوفية والغموض في شعارات الحركة الفاشية في الثلاثينات.

وذلك لأن الحركة تخاطب تشكيلة متباينة – وبدرجة ما – متناقضة، فكان عليها أن تقف عند حدود عموميات مجردة تغطي أكثر مما تظهر، فالوضوح تحديد بالضرورة، والميل الجبهوي التجميعي يدفع منظموا الحركة إلى تفادي التحديد فتبدو الشعارات عاكسة للمشترك بين كافة الاتجاهات، بينما لا تعكس شيئًا محددا يمكن المراكمة على أساسه في اتجاه محدد، إن عمومية وصوفية هذه الشعارات تعكس ليس فقط توازنات حرجة داخل الحركة، ولكن أيضا كونها دون التبلور حتى الآن، فثمة مضمون معين يجب إعطاءه لتلك الشعارات، حتى يمكن المراكمة على أساسه، تلك الوحدة الراهنة بين أطراف الحركة تحت راية هذه الشعارات العامة والمجردة من أي مضمون محدد، هي وحدة قشرية، هشة، تعكس طورا أوليا للحركات العمالية والجماهيرية التي بدأت استعادة الثقة والمبادرة الاحتجاجية، الرغبة في الاستواء – عبر التحالف – لازالت تتقدم على تحديد الأهداف بدقة ووضوح وتحديد التكتيكات المتلائمة مع تلك الأهداف. لقد أفرزت لحظة التحولات الليبرالية الجديدة في مطلع الثمانينات جملة من التناقضات. عكست نفسها على أوضاع العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة وبعض أقسام من البرجوازية المتوسطة، وفي مناخ مد يميني حافل بالأزمات، ومن ثم ولدت – أو أطلقت – كل ما في جعبة هذه القوى من وسائل وأفكار دفعة واحدة، غذت الفاشية واليسار الجديد، الفوضوية وأنصار البيئة الفلاحين الصغار والنقابات العمالية، الفوضويين والكنائس، الجمعيات والحركات النسائية.

في خلفية تحرك تلك القوى تقف أيضا، وبقوة أزمة ما يسمى بالطبقة الوسطى – وهي تسمية غير دقيقة تستخدمها مجازا لشيوعها تلك الطبقة التي هي عبارة عن شرائح وسطى أهمها التكنوقراط (الفنيين أمثال المهندسين/ الأطباء/ المشرفين الصناعيين /

الأطباء... إلخ) والشرائح الوسطى والدنيا من البيروقراطيين (الكتبة، الموظفين الإداريين، المحاسبين، الإداريين..، الصحفيين، المحامين، ... إلخ).

تلك الطبقة من خدم رأس المال التي كانت تتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة من الأربعينات حتى السبعينيات، وتعرضت لآثار هجوم الليبرالية الجديدة التي طردت أقسام منها من العمل وقلصت دخول أقسام أخرى، ضيقت أمام أبناءها فرص التعليم والعمل والعلاج والسكن المناسب.. إلخ هبطت مكانتها الاجتماعية بشدة وتزعزع استقرارها ولم يسعفها الأحزاب الإصلاحية التقليدية التي كانت تعتمد عليها، ومن ثم انصرفت قطاعات كبيرة منها عن الأحزاب الإصلاحية التقليدية التي كانت تعتمد عليها، ومن ثم تحولت إلى رافدا أساسيا من الروافد التي تغذي حركة مناهضة العولمة وتمدها بالعضوية وبالعناصر القيادية.

وتشكل تلك الطبقة مهادا ملائما للأيدلوجيات التوفيقية والانتقائية التي يمكن أن تترعرع في ظلها الشعارات الضبابية والمجردة. فليس ثمة ما يوحدها فيما بينها – وليس ثمة ما يوحدها وباقي القوى الاجتماعية سوى هذا المستوى القشري الغامض من الشعارات مثل "عالمنا ليس للبيع" وهو أقرب للتعبير عن الحالة الذهنية لتلك الطبقة وأزمتها من أن يعبر عن مصالح أي طرف آخر في الحركة.

وفي مصر والعالم الثالث افتقاد سند الدولة – والهبوط كانت الدولة هي السند الرئيسي لما يسمى بالطبقة الوسطى، أعطتها الدولة في الستينيات والسبعينيات وضعا مستقرا من خلال سياسة تعيين الخريجين، كما منحتها امتيازات كثيرة وبالمقابل كان السند الرئيسي للدولة يأتي من صفوف تلك الطبقة، وعندما بدأت الدولة في التحول لتطبيق سياسات الليبرالية الجديدة أصبحت الطبقة الوسطى هي المضرور الرئيسي – على الأقل في بداية التطبيق – من تلك السياسات، ومن ثم تحولت عن تأييد الدولة إلى التذمر وتغذية احتياجات النخب في الحدود التي تسمح بها الأوضاع السياسية في مصر.

ولا تسع هذه المقدمة تحليل دور وطبيعة تلك الطبقة لذلك فسوف أكتفي بعرض الوضع في مصر مختصرا في الصفحات التالية من زاوية طبيعة المشهد السياسي وحركة مناهضة العولمة.

الوضع المصري:

تعد مصر في مقدمة دول العالم الثالث التي تبنت سياسات التخلي عن رأسمالية الدولة وفتح الأبواب أمام الشركات الأجنبية، وسن تشريعات تستهدف جذب الاستثمار الأجنبي في مصر، وذلك منذ تطبيق سياسة (الانفتاح الاقتصادي) الساداتية الشهيرة، وعمق النظام الحالي نفس التوجه بالهجوم المتوالي على مكتسبات القطاعات الاجتماعية الفقيرة. رفع الدعم المتدرج، عدم الالتزام بتعيين الخريجين، الإعفاء الضريبي للشركات الاستثمارية، تحرير الأسعار، تسريح عمالة القطاع العام بهدف بيعه (المعاش المبكر)، نزع الأرض من الفلاحين، خفض ميزانية التعليم والصحة، زيادة أسعار المياه والكهرباء، وأخيرا – وليس آخرا – تغيير تشريعات العمل التي كانت توفر قدر من الضمانات القانونية للعمال.

ومن الزاوية السياسية تعاني مصر من استمرار حالة الطوارئ وحظر التجمعات والمظاهرات ورقابة الدولة على حق تكوين الأحزاب والجمعيات الأهلية التي تعاني من تضييق أمني كبير على أنشطتها، والمنع من عقد مؤتمرات أو تنظيم اجتماعات خارج مقارها.

ويخضع الاتحاد العام للنقابات لسيطرة الدولة، كما تسيطر الدولة أيضا على حق تشكيل النقابات ويحظر القانون المصري على الشيوعيين والإسلاميين تكوين أحزاب شرعية، وتتعرض عناصر هذين الاتجاهين لملاحقات أمنية مستمرة ينال الإسلاميون الجزء الأكبر منها.

حتى الجمعيات الأهلية لم تنجو من التدخل التشريعي المباشر خاصة العاملة منها في مجال حقوق الإنسان، وسنت تشريعات تخضعها لوصاية الدولة وتحد من حرية نشاطها أكثر فأكثر، هذا في ظل المناخ الاستبدادي يصبح من الصعب أمام القوى والتيارات السياسية الاتصال بجماهير وتنظيمها أو تعبئتها لممارسة أنشطة احتجاجية.

على خلفية هذا المشهد يخلو الصراع السياسي الراهن في مصر تقريبا من فعل جماهيري (عدا حالات الاندفاع العفوي مثلما جرى في أحداث التضامن مع الانتفاضة أو ضد العدوان الأمريكي الإنجليزي على العراق)، وتقابل التحركات الجماهيرية العفوية بعنف شديد. ومن ثم تظهر التيارات السياسية في وضع النخب الضعيفة التي تفتقر إلى سند أو صلات جماهيرية.

وفي ظل هذا المناخ أيضا تظل قضية "مناهضة العولمة" قضية نخب ضيقة معزولة أغلبها من الطبقة الوسطى أو البرجوازية الصغيرة.

وتتباين هذه النخب في نظرتها لمشكلاتها وآثار العولمة فالإسلاميون والقوميون يعارضونها من منظور تأثير على الهوية (الإسلامية – العربية) وعلى الأخلاق الشرقية ولا يعطي الإسلاميون اهتماما يذكر لجوانبها وآثارها الاقتصادية أو الاجتماعية الأخرى.

ويعارضها الناصريون وأقسام اليسار التقليدي (التجمع والشيوعيون) وعناصر أخرى من البرجوازية المتوسطة، من يمكن تسميتهم مجازا بالديمقراطيين والوطنيين، من منظور خطرها على الاقتصاد الوطني والتنمية! والإرادة الوطنية نتيجة للمنافسة – غير المتكافئة – مع الواردات الأجنبية والشركات العالمية. ويطالبون بتوفير حماية للصناعة المحلية الضعيفة أصلاً.

ويعارضها اليسار الجديد (الاشتراكيين) من زاوية تأثيرها على العمال والفلاحين والقطاعات الفقيرة، ولأنها تمثل الجانب (الوحشي) من الرأسمالية – زيادة أدوات الدمار والقمع والحروب – ويطالبون بتوفير ضمانات وحماية مناسبة للقطاعات الفقيرة بما في ذلك إطلاق الحق في الإضراب والتظاهر والتعبير.. إلخ، وكذلك يطالبون إطلاق حق العمال في التنظيم النقابي والسياسي المستقل عن الدولة.

وعلى صعيد الشعارات العامة يرفعون شعار (من أجل عولمة إنسانية) وبعض شعارات الحركة العالمية الأخرى.

تنظيم حركة مصرية ضد العولمة:

تبنى الاشتراكيون المصريون مبادرة عمل تكوين جبهوري مضاد للعولمة. وبناء على سلسلة من الأعمال التحضيرية السابقة تم عقد مؤتمر تأسيسي حضره بضعة مئات وتشكلت المجموعة المصرية لمناهضة العولمة واتخذت اختـصار لاسـمها (أجـيج). وعقدوا بعض اللقاءات الفكرية والفنية وأصدروا بضعة أوراق وشارك ممثلين عنهم في لقاءات دولية مثل (البرتواليجيرو).

وكان منطقيا أن تولد تلك الحركة نخبوية تماما وكلها تقريبا من صفوف البرجوازية الصغيرة والمتوسطة الأقرب في تكوينها إلى قوى سياسية منظمة وقد شارك في تحالف (أجيج) بعض الجمعيات الأهلية المصرية وهي أيضا تفتقر لأسباب ذكرنـا بعـضها لوجود قاعدة جماهيرية وتنطلق من قواعد المواثيق الدولية في النظر للقضايا المختلفة.

تقييم تجربة "أجيج":

ولدت أجيج بمبادرة نخبوية صرف ولم تنطلق من قاعدة تحركات جماهيرية، وبسبب طبيعة النخب المشاركة فيها لم تحاول أن تبني لها قاعدة جماهيرية، واكتفت بالعمل في دوائر نخبوية ضيقة، لم تنطلق أجيج من أرضية المطالب الشعبية المباشرة اكتفـت بترديد خطاب المجموعات الأوروبية، رغم أنها تجمع محلي إلا أنها أطلقت فور ظهورها الشعارات العامة للحركـة ولـم تـصوغ شعارات خاصة مرتبطة بالواقع المحلي ومما له دلالة في هذا الشأن أن الاسم المختصر لها هو اختصار لاسمها باللغة الإنجليزيـة egyption group وليس اختصار باللغة العربية المحلية. تجمع أجيج في الواقع أقرب إلى التجمع الاسمي منه إلى التحالف الحقيقي بين عناصرها، فقد اتفق منذ المؤتمر التأسيسي على حق كل العناصر في المجموعة أن تشن ما تراه من حملات بمفردها – وباسـم المجموعة – بغض النظر عن أجندة باقي الأطراف. ليس ثمة أجندة خاصة لدى تشكيل أجيج. ومن ثم لم يظهر أي عمل أو تحـرك حقيقي للمجموعة. كما ظهرت في مؤتمرها التأسيسي، باستثناء بعض اليافطات التي رفعها أفراد باسمها فـي بعـض المناسـبات. والحال التي تجمع فيها عناصر أجيج هي بعض المؤتمرات النخبوية أو اللقاءات الفنية.

وحيث لم تميز أجيج نفسها بأي خطاب سوى عموميات تتعلق بموضوع العولمة، ولم تقم بأي تحرك على قضية تهم جماهير مباشرة، فقد عاد المشاركون إلى قواعدهم كل يعمل وسط تجمعه على أجندته الخاصة بعد مشاركته الشكلية في المؤتمر التأسيـسي. واقتصرت اجتماعات أجيج ونشاطها المحدود على عدد قليل للغاية من النشطين اليساريين الذين لم ينجحوا، أو حتى لم يحـاولوا أن يحولوا نشاطها لعمل جماهيري فعلاً كما هو الحال في بعض البلدان الأوروبية واللاتينية والأسيوية فمنذ نشأتها لم تتفاعـل مـع أي إضراب عمالي أو قضية محلية في أي موقع حتى أن محاولة تنظيم دعاية مضادة أمام المطاعم الأمريكية (ماجدونلز) جـاء مـن خلال اللجنة الشعبية للتضامن مع الانتفاضة ودعايتها حول المقاطعة وليس من خلال (أجيج) المناهضة للعولمة. أما العـدد الـذي شارك في المؤتمر التأسيسي فقد تحول إلى رقم للذكرى فور انفضاض المؤتمر.

ثمة تحفظ آخر لا يجب إنكاره يتعلق بممارسة النخب السياسية المصرية، هذه النخب تعوض عن افتقارها لقاعدة جماهيريـة بالتجمع العرضي لمجموعتها وأشخاصها بمناسبة المشاركة في عمل أو آخر فيما يشبه التحالفات العارضة المؤقتة، وتعـاني تلـك النخب من فقر شديد في النمو حتى في أوساط المثقفين، ومن ثم تغير اليافطات والأسماء في كل مناسبة دون أن يعني هذا أي زيادة فعلية جديرة بالذكر في عدد المشاركين أو الاتجاهات وهو ضعف يعود غالبا إلى مناخ الاستبداد السياسي بالدرجة الأولى، والطبيعة

الاجتماعية للنخب السياسية في المقام الثاني. ولا تعد أجيج استثناء من تلك الوضعية. وهو ما يحكم على أغلب تشكيلات أو لجـان عمل تلك النخب بالموت السريع المفاجئ.

والسؤال الجوهري الذي نطرحه ولا نملك إجابته حتى الآن هو: هل ستسعى النخب السياسية لتنظيم حركة كتل جماهيريـة حقيقية حول قضايا تلك الأخيرة؟ أم ستستمر لعبة تغيير اليافطات والأسماء داخل الإطار النخبوي؟

ويبدو أن إجابة هذا السؤال مرهون بالمستقبل وبنهوض حقيقي للحركة الجماهيرية. يعيد تشكيل مشهد الـصراع الـسياسي القاصر حتى الآن على الدولة والنخب السياسية البرجوازية.

وقفة قصيرة:

لا يمكن على الرغم من حجم تناقضات حركة مناهضة العولمة، التقليل من أهميتها. فهي تشكل إطارا للتعبئة ضد سياسـات ومؤسسات الليبرالية الجديدة، وربما هي أهم صيغة عمل تقف بمواجهة الرأسمالية العالمية في هذه اللحظة. وتمثل تحديا وإزعاجـا حقيقيا للرأسماليات الأوروبية والأمريكية حتى خارج دولهم. لكن أغلب المشاركين في الحركة لا يعادون الرأسـمالية كنظـام، ولا يفكرون في بديل هيكلي لها، وحتى الأقلية اليسارية الراديكالية في الحركة بسبب من اهتمامها بالعمل المشترك فضلت الوقوف عنـد العموميات ولم تتخطاها لطرح بدائل جذرية للنظام ولو على سبيل الدعاية حتى (منتدى البدائل العـالمي) لا يقـدم بـدائل معاديـة للرأسمالية كنظام، بل يمكن استيعاب أغلبها من النظام نفسه إذا زادت أزماته وتصاعدت الاحتجاجات ضده.

وكما أشرنا توجد ضمن توجهات الحركة مطالب وشعارات مرتبطة بنفوذ قوى تيارات اليمين فيها.

إن نجاح أي تكتيك للمقاومة يدفع النظم الرأسمالية للتفكير في عدة سبل لاحتوائه، أو التقليل من أثـره، أو تطـوير تكتيـك (رجعي) مضاد لمواجهته. وهذا الأمر يهدد الحركة إن لم تعمل على تطوير أساليبها وخلق عمق أكثر شعبية لها يمكـن أن تكـون وسيلته حملات محلية تساندها الأطراف العالمية لتحقيق انتصارات فعلية في مواقع مختلفة، وهو أمر أقرب إلـى حـرب المواقـع السياسية، مع العمل على تعبئة الجمهور المحلي خلال الحملة، وهو ما يقلل الحاجة إلى الاستقواء بخصوم سياسين ويـساعد علـى عزل قوى اليمين محليا وتعميق البعد الجماهيري لعملية المقاومة محليا وعالميا، لا يعني هذا إغفال التجمعات الاحتجاجية العالميـة في مناسبة أو أخرى بل يعني إعطاء وزن أكبر للعمل المحلي الذي سيقوي الاتجاهات الراديكالية ويجهز جمهور أكبر موقعي/ دائم للمشاركة في المعركة داخل عقر داره.. وليس فقط في المناسبات.

وقد يكن ترديد الخطاب العام غير ملائم في مواقع محلية، أو حتى الاختلاف في أولويات الحركة وأجندة عملها الذي يجـب أن يبدأ من المحلي حتى يجد تعبيره في العالمي وليس العكس – التعميم للشعارات والخطابـات العامـة دون اعتبـار للتفاوتـات والاختلافات – ثمة تخوف آخر يتعلق بتكلفة ومتاعب التجمعات العالمية أن قدوم وفود كبيرة من بلدان تبعد أحيانًا بمسافات كبيـرة عن بلد الحدث الاحتجاجي يحتاج إلى نفقات وجهود ضخمة قد لا يقدر عليها المشارك دائمـا. ناهيـك عـن الجهـود الإجرائيـة والاستضافات... إلخ. الوفد القادم ليس له صلات بجماهير بلد الحدث، وقد لا يجيد أصلاً لغتها، ويقتـصر دوره الرئيـسي علـى المشاركة في حدث الاحتجاج بضعة ساعات غالبا ثم العودة ومحتمل مع تكرار نوع الاحتجاجات بنفس الجهود والنفقات أن يـشعر

كل من المشاركين من الخارج بالإرهاق وربما الإحباط بمرور الوقت. وقد تكون مشاركته في الحدث لتنظيم احتجاج محلي أقل تكلفة، وأكبر أثرا، ويفتح الباب لمشاركة جمهور أكبر من الفئات الفقيرة قد نقترح هنا أيضا تقليل حالات التعبئة لتلك الاحتجاجات فوق القومية وقصرها على مناسبات معينة مهمة، في مقابل توسيع – وزيادة تركيز – العمل المحلي، مع زيادة التعاون بين الأطراف لدعم حملاتهم المحلية عبر وسائل اتصال ولقاءات ممثلين.

نحو بدائل مقاومة مصرية

ليست السياسة المسماة بالعولمة شيئًا مختلفًا عن الرأسمالية في اللحظة الراهنة، والرأسمالية بحكم طبيعتها نظام عالمي ولن يمكن إلحاق هزيمة نهائية بها إلا على صعيد عالمي.

ولكن الرأسمالية بتناقضات حركتها وتفاوت ظروف نمو نظمها تعكس شروط للصراع متباينة من قطر لآخر. ومن ثم لا يمكن ترجمة الهدف العام للحركة ضدها إلا في لغات محلية، بما يعني ذلك ترتيب يتفق والشروط المحلية للشعارات والمطالب والتحالفات... إلخ.

الواقع في التجربة المصرية يشبه وضع يافطة على أرض فضاء مكتوب عليها (المطعم الشعبي للوجبات الساخنة مواعيد العمل من ٨ إلى ٦) فقبل أن تتمكن النخب السياسية من بناء قواعد جماهيرية أو حتى منظمات جديرة بالذكر تتصرف وكأن الغذاء ساخن الآن داخل المطعم. أن النخب السياسية المصرية تتجاهل كليا أهمية تعبئة رأي عام شعبي مضاد، حملات الدعاية الأولية الدعوية طويلة النفس، تنظيم كتل جماهيرية حول مطالبها، الانغراس داخل مواقع جماهيرية. ومن ثم تتحرك وفقًا لاختيارات نخبوية للنشاط.

ليس ثمة حركة حقيقية لمناهضة العولمة في مصر، وحتى الآن ترتبط الجماهير المصرية بين معاناتها وسياسات الليبرالية الجديدة أو صندوق النقد الدولي. خاض الفلاحون المصريون معركتهم في ٩٧ باعتبارها معركة ضد الملاك المحليين وجور الدولة لا أكثر، ولم يرفع أي إضراب عمالي على مدار التسعينات وحتى الآن، شعار ضد مؤسسات العولمة وأهدافها، ليس ثمة حركة نقابية نشطة في مصر إلا في أضيق الحدود على سبيل الاستثناء، خاصة والدولة تفرض وصايتها تقريبا على النقابات. وفي أوساط الحركة الطلابية يكاد يقتصر رفض العولمة على النشطاء اليساريين والقوميين.

وذلك رغم ارتباط سلسلة كبيرة من معاناة تلك الجماهير بآثار برامج التكيف الهيكلي.

كما أن حالة الاستبداد السياسي في مصر تضع شروطًا ومطالب تفرض نفسها على عمل أي تحرك مضاد.

يجب أولاً إعادة هيكلة النخب على هدف الانغراس وبناء قواعد جماهيرية، على الأقل النخب التي تراهن على الفعل الجماهيري، ولا تتعدى مراهنتها – حتى الآن – المستوى اللفظي.

حملات الدعاية الأولية والشرح الصبور المتكرر والمساعدة في تنظيم كتل جماهيرية عبر الدعاية، وعبر المشاركة في المعارك الصغيرة (الغير مصطنعة) والتي تفرضها فعلاً حالات التذمر الجماهيري هنا أو هناك هي التي يجب أن تتصدر مهام النخب الراديكالية.

صياغة خطاب دعائي محلي وشعارات محلية تنطلق من الاهتمامات الآتية والمباشرة للجماهير، وتوظيفه في الحملات الدعائية والتعبئة سيكون مقدمة لأن تلتف الجماهير حول شعار تشعر أنه يعبر عن همومها بشكل مباشر.

ابتكار أشكال مرنة للاحتجاج أو الحملات تتفق مع الحالة الراهنة للحركة الجماهيرية، وتتصاعد تدريجيا بالارتباط مع درجة نمو وعي الحركة الجماهيرية ودرجة تنظيمها واستعدادها نفسيا وعمليا. يجب قلب التربة أولاً وتسميدها قبل انتظار جني الحصاد.

وأخيرا لا أملك سوى الثناء على كراس كريس هرمان الغني بالشروح والمعلومات الأولية التي أتصورها هامة كأحد صور الدعاية الأولية.

تنويه للناشر باللغة الإنجليزية

تسبب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إحداث أضرار لشعوب العالم أكبر مما أحدثته أي مؤسسة أخرى – غير عسكرية – على مدى تاريخ العالم.

أحد الانتقادات الموجهة إلى تلك المؤسسات العالمية المسئولة عن الكارثة هو أنها: تتسبب في الموت والخراب عبر العالم.

لكن هناك معارضة متزايدة "ضد الرأسمالية" تقف احتجاجا ضد سلطة سادة المال والشركات الدولية الذين يقفون وراء صندوق النقد الدولي والبنك ومؤسسات أخرى مثل منظمة التجارة العالمية.

كريس هارمان المحرر بجريدة "العامل الاشتراكي" يقدم هذا الكراس الإرشادي القيم حول حقيقة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إنه كراس مليء بالحقائق والوثائق التي تحتاج أن تلمسها بنفسك.

صندوق النقد الدولي، العولمة والمقاومة، يصف لنا ما هي طبيعة صندوق النقد، وماذا يفعل، وأثر سياساته على الجماهير اقتصاديا في كل من الدول "المتقدمة" ودول العالم الثالث.

هكذا يواصل كريس هرمان إثبات لماذا نحن بحاجة إلى الربط بين كل النضالات – المتفرقة – في نضال موحد ضد الرأسمالية العالمية.

تمهيــد

تطور الحركة المضادة للرأسمالية أهدافها، وذلك حتى تتمكن من إيقاف تدهور حياة الملايين، والخراب الذي تتعـرض لـه أكثر فأكثر حياة الملايين على ظهر الكوكب الذي نعيش عليه.

لقد خرجت الجماهير في مظاهرات هائلة بعشرات الألوف في سياتل نوفمبر ١٩٩٩، وفي كل أنحاء العالم.

هذه المظاهرات وضعت سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية موضع المـساءلة وسـلطت الضوء على طبيعة تلك السياسات. لقد استهدفت المظاهرات الجماهيرية تلك المؤسسات لأنها تفرض على الدول سياسات اقتصادية واجتماعية ينتج عنها التدهور والخراب.

إن التأثير الذي تحدثه سياسات البنك الدولي وصندوق النقد على الجماهير في بلدان عديدة مفجع وكارثي.

كل يوم يموت ١٩ ألف طفل في دول العالم الثالث لأن النقود التي كان يمكن إنفاقها على الرعاية الصحية في تلـك الـدول تذهب بدلاً من ذلك لسداد الديون. يقوم الصندوق والبنك بالإشراف على تطبيق برامج التكيف الهيكلي "المسئولة عن موت ١٩ ألف طفل يوميا وكأنهما يضعان فوهات البنادق في رؤوس الأطفال ثم يطلقان الرصاص".

منظمة التجارة العالمية W.T.O تتاجر في الموت أيضا تفرض على البلدان (الضعيفة النمو) قواعد تبدو بريئة في مظهرها حول حماية "حقوق الملكية الفكرية" والتي تعني أن تلك البلدان لا تستطيع أن تستفيد من إنتاج المستحضرات الدوائية لتبيعهـا إلـى مواطنيها بأسعار زهيدة بقدر الإمكان، إذ أن عليهم أن يحصلوا على "تصريح" من الشركات العالمية الغربية وتحديد لأسعار الأدوية يعجز أغلب المواطنين عن توفيرها.

نتيجة لذلك يموت ملايين الأشخاص في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية بسبب أمراض يمكن الشفاء منهـا، مثـل الكـوليرا والملاريا وأمراض نقص المناعة H.I.V ومن تبقى منهم لا يستطيع الحصول على الأدوية التي تتيح له الاستمرار على قيد الحياة.

يهدف هذا الكراس إظهار لماذا علينا بناء حركة مضادة للبنك الدولي وصندوق النقد وأهمية التصدي للنظام الرأسمالي ككل، إذ أن هذا النظام يضحي – بكل معنى الكلمة – بحياة ملايين البشر من أجل مضاعفة أرباحه.

أولاً: أسئلة وأجوبة

ما هو صندوق النقد الدولي؟

تم إنشاء صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٤ بالتوازي مع البنك الدولي ليساعد فـي تسيير السوق الحر والإشراف على الاقتصاد العالمي من منظور مصالح الدول الغنية.

ويتعلق حق التصويت داخل صندوق النقد الدولي I.F.M بحجم اقتصاديات الدول الأعضاء التي يعطى لها هذا الحق، وليس وفقًا لحجم حاجات سكان تلك الدول.

الولايات المتحدة الأمريكية التي لا يزيد عدد سكانها عن ٥% من سكان العـالم تملك ١٧% من مجموع الأصوات داخل الصندوق والدول السبع الكبار تـستحوذ علـى ٤٥% من الأصوات، وهذا يسهل لهم تمرير السياسات التي يريدونها.

ما هو البنك الدولي؟

البنك الدولي مؤسسة دولية تقدم قروض لمشروعات البنية الأساسـية الكبيـرة – مثل بناء الطرق، السدود المائية، مولدات الطاقة، ومنذ مطلع الثمانينـات يقـدم البنـك قروض لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي.

أغلب القروض الحالية (على دول العالم الثالث) عبارة عن فوائد الديون القديمـة التي قدمها البنك في فترات سابقة إذ أن البنك الدولي وصندوق النقـد يحـصلان علـى مدفوعات من الدول المدينة أكبر بكثير من القروض التي قدماها الجزء الأكبر من الديون الحالية عبارة عن فوائد على الديون المقدمة من قبل.

ما هي منظمة التجارة العالمية؟

أنشئت منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، وتقوم بفرض قواعد تنظـيم سـوق تجارية حرة على المستوى العالمي ويتبع المنظمة محاكم دولية خاصة لها سلطة توقيـع عقوبات على الدول التي تمارس أي أنشطة مخالفة للاتفاقيات التـي وضـعتها منظمـة التجارة العالمية وقد وضعت ضمن إطار يراعي مصالح الدول الرأسمالية الكبيرة.

مجاعات يسببها سادة البنوك

تـذكر مؤسـسة "أوكـسفام" للمساعدات الإنسانية أنه يوجد العـا ١٠ مليون شخص يعانون من نقـص الغذاء. أزمة نقص الغذاء موجودة بدرجة أك دول القرن الإفريقي الا تـشمل اريتريا وأثيوبيا.

تظهر دراسة عـن دول القـرن الإفريقي ما يلي:

- **يعيش نصف سكان هذه الدول على ٦٦ سعر حراري فقط اليوم.**
- **يعا ثلثي السكان من الأمية.**
- **حوا ٧٠% من السكان يعـانون من أمراض سوء التغذية.**
- **٥٠% مـن الأطفـال دون سـن ا امسة يعانون من النحافة وا ـزال وا فاض الوزن، معدل الوفيـات هذا السن يصل إ نـصف مليـون سنويا.**
- **تدفع أثيوبيا وحـدها ١,٢ مليـون دولار كل أسبوع لـسادة البنـوك كفوائد على ١٠ مليار دولار قيمـة ديو ا.**

ما هي برامج التكيف الهيكلي Structwirat Adjust Memt Projrammes؟

لا تستطيع أي دولة من الدول الفقيرة أن تحصل على قرض من البنك الدولي أو من صندوق النقد ما لم توافق علـى تنفيـذ برنامج تكيف هيكلي لا اقتصادها.

هذه البرامج تجهز اقتصاد البلد للشركات الدولية، خصخصة الشركات المملوكة للدولة، تقليص حقـوق العمـال، الأجـور، وشروط العمل، وتفرض خفض في الإنفاق العام على المرافق الحيوية عدم تطبيق هذه السياسات يعني أن يتوقف صندوق النقد عن تقديم القرض.

أدت تلك السياسات إلى فرض رسوم باهظة على التعليم والصحة، ودفعت بمئات الآلاف من الـسكان خـارج وظـائفهم – رفعت نسبة البطالة – ودمرت الصناعات المحلية.

لقد تسببت برامج التكيف الهيكلي في تدهور الرعاية الصحية الأساسية وارتفاع معدل وفيات الأطفال والمواليد على نطـاق واسع في دول العالم الثالث.

وبسبب ذلك أصبحت المستشفيات العامة والمعامل الحكومية في صحراء أفريقيا، أمريكا اللاتينية وآسيا مرتعـا للأمـراض والعدوى.

في زيمبابوي على سبيل المثال، انخفض الإنفاق العام على الرعاية الصحية بنسبة الثلث منذ فرض صندوق النقـد الـدولي عليها تطبيق برنامج إصلاح هيكلي في ١٩٩٠، الاستقطاعات التي فرضها، الصندوق من ميزانية الصحة تسببت في زيادة انتـشار عدو الإيدز وأمراض نقص المناعة بين فقراء أفريقيا.

لم يعد التعليم هو الآخر متاحا في الدول المدينة إلا للأقلية القادرة.

سياسة الصندوق وبرامجه تشترط فرض رسوم مرتفعة على التعليم المدرسي، وفي نفس الإطار هبطت الأجور الحقيقية في أغلب دول إفريقيا بنسبة تتراوح ما بين ٥٠ إلى ٦٠% مقارنة (بقيمتها) قبل فرض برامج صندوق النقد.

هذه الآثار الكارثية جعلت اسم "التكيف الهيكلي" مرفوض شعبيا ومنفر، لذلك قام القائمون على صندوق النقد بإعادة تـسمية البرامج بأسماء جديدة براقة مثل: تخفيض الفقر، تيسير النمو.

هل تساعد سياسات صندوق النقد الدولي في حدوث نمو اقتصادي؟

- بمراجعة سريعة لأوضاع ٧٦ بلدا تطبق برامج التكيف الهيكلي نجد أن أربعة فقط من بينها، تحسن أداءها الاقتصادي تحسنًا مستمرا خلال عقد الثمانينات.

- ابتلعت خدمات الدين (الأقساط والفوائد) ثلث عوائد التصدير في أمريكا اللاتينية.

- رغم ذلك كان حجم الديون المستحقة على الكثير من الدول المدينة في نهاية هذا العقد أكبر بكثير من حجـم الـديون المسجلة في بدايته.

- أكثر من ٤٠ مليون مواطن لاتيني، ٢٠% من عدد السكان، هبطت شروط حياتهم إلى تحت خط الفقر.

ما هي حقيقة الوعد بتخفيف الديون؟

"تخفيف أعباء الديون قادم" هكذا قالت معظم وسائل الإعلام العالمية بعد الاجتماع بين ممثلي الدول الصناعية الكبـرى فـي يونيه عام ١٩٩٩.

لقد وعد الثمانية الكبار فعلاً بتخفيف الديون – كان هؤلاء الثمانية هم، المستهدفين بالحملة الواسعة ضد ديون الدول الفقيـرة والتي شارك فيها منظمات مثل jubilee 2000.

جوردن براون وزير المالية البريطاني عومل كبطل، وذلك لدوره الريادي المفترض في المطالبة بتخفيف الديون.

إن تخفيف الديون كان ممكنًا فقط بالنسبة لعدد محدود من البلدان.

وشرط ذلك أن تكون مستعدة للالتزام بشروط البنك الدولي، وصندوق النقد، ومنظمة التجارة العالمية.

كان ذلك يفي (نظريا) بالغرض، ولكن أكثر من ١٢ شهر على ذلك دون أن يتم خصم قرش واحد من القروض المدونة على أي بلد مدين.

لقد أعلان ذي أريليو Zie Arlyo أن "مبادرة تخفيف الديون أصبحت واحدة من فضائح القرن الواحد وعشرين المشين، أنها عبارة عن دجل".

<u>ثانياً: كارثة الليبرالية الجديدة</u>

السياسات الاقتصادية التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد تستند إلى فكرة يطلق عليها اسـم "الليبراليـة – الجديـدة"، وتعتبر الفكرة استمرارا للسياسات النقدية التي طبقت في السبعينيات تحت اسم المذهب النقدي Monetarism وفي الثمانينات تحت اسم "الناشرية" و"الريجانية".

الفكرة الأساسية التي تقوم عليها تلك السياسات – على اختلاف مسمياتها هي أن تكف الدولة عـن التـدخل فـي الـشئون الاقتصادية ويؤكد الليبراليون الجدد على أن هناك أهمية في إنهاء دور الدولة في تـوفير الـسكن، الطعـام، الطاقـة وأن تتحـول المشروعات المؤممة والمملوكة للدولة إلى مشروعات خاصة مملوكة للأفراد والمؤسسات الخاصة وأيضا ضرورة خفض الضرائب على الشركات والدخول وأعمال البناء، يجب أيضا – من وجهة نظرهم – أن تتخلى الدول الضعيفة عن نظم الحماية الجمركية التي تضعها أمام الاستيراد من الدول القوية اقتصاديا ويجب تشجيع الشركات الدولية – متعددة الجنسية – على الدخول في مـشروعات الخدمات الحيوية، مثل الصحة، الماء، التعليم.

يزعم الليبراليون الجدد أنه إذا نفذت كل هذه الخطوات، فسيكون ممكنًا حتى في البلدان الأشد فقرا – جـذب الاسـتثمارات الأجنبية، وهكذا سيتحقق النمو الاقتصادي.

إذن، وفقًا لمزاعمهم، سيكون بإمكان البلد المعني أن يسدد مديونيته عبر نمو الصناعات التصديرية الجديدة، وسيتمكن أيـضا من توفير المزيد من فرص العمل لسكانه، ومن ثم سيمكن تحقيق شروط حياة أفضل لكل الأفراد.

إن الليبراليين الجدد يعترفون بأن هذه السياسات يمكن أن تؤدي في بداية تطبيقها إلى جعل الأثرياء أكثر ثراءا والفقراء أشد فقرا ولكن، هذه النتيجة – كما يقولون – هي ثمن يستحق الدفع، إذ أن فرص العمل الجديدة ستؤدي إلى تساقط تدريجي للثروة.

يزعم الليبراليون أنه لا يوجد بديل آخر لتلك السياسات نحن نعيش في ظل اقتصاد "معولم" ولو كان هناك بلد لا يرغب فـي "تخفيض القيود على الاستثمارات مثل الضرائب، الجمارك، (شروط العمل)... إلخ. ([1]) فببساطة ستذهب الاستثمارات إلـى مكـان آخر جاعلة البلدان الفقيرة غالبا أشد فقرا.

الليبرالية الجديدة لا تؤدي إلى "تساقط متدرج"

تعرض الباحث الاقتصادي Reham Shahban لأحوال ٧٦ بلد تطبق برامج التكيف الهيكلي التي يفرضها صندوق النقـد والبنك الدوليين أظهرت نتائج تحليلية أن عددا محدودا جدا من تلك البلدان استطاع تحقيق معدلات نمو أفضل أو خفض في معدلات التضخم مقارنة بالعقود السابقة.

---

[1] تعت الليـ الية ا ـديدة أن وجود ضمانات قانونية للعمل مثل عقد الدائم الصحي، ا ماشات، إجازات العمل والإجازات السنوية، ا ـماية مـن الفـصل التعـسفي أو الإغلاق ـثابة أعباء إضافية على رأس ا ال ولذلك ـب التخلص منها أو تقليلها ـذب الاستثمارات. (ا ترجم).

لقد حققت برامج التكيف شيئًا واحدا جعلت الأثرياء أكثر ثراء وضمنت لسادة البنوك استرداد نقودهم وفوائدها من لحم البشر إلا أن ما حققته بالنسبة لمعظم الناس هو أنها جعلت أحوالهم أشد سوءا لقد اعترف فيلمـنج لارس Flemming Larsen المـدير الأوروبي لصندوق النقد في معرض نقاش مع سوزان جورج Susan Gorg في يناير ٢٠٠٠ بالآتي:

"العديد من الأمم الأشد فقرا شهدت تدهورا حقيقيا فعلاً في العامين الماضيين وأخشى أن الفجوة القائمة الآن بـين الأغنيـاء والفقراء سوف تستمر في التزايد".

سجل أعمال الليبرالية الجديدة:

من المفترض أن يكون اقتصاد الولايات المتحدة هو النموذج الذي على كل الدول الأخرى أن تحذو حذوه، غير أن تطبيق الليبرالية الجديـدة لـم يـساعد علـى تحـسن الأوضاع. لقد أدى الازدهار الاقتصادي في السنوات الأخيرة في أمريكا إلى حدوث نمو، مقارنة، بمعدلات، الأعوام الثلاثين الماضية – إلا أن عوائد هذا النمو متفاوتة أكثر ممـا كان عليه الأمر في العقود السابقة – في الفترة الممتدة مـن الأربعينيـات، إلـى بدايـة السبعينيات تضاعف دخل الأسرة الأمريكية ومنذ منتصف السبعينيات حتى بداية تطبيـق سياسات الليبرالية الجديدة لم يشهد ٦٠% من الأسر الأمريكية أي زيادة حقيقية في دخلهم على الرغم من زيادة عدد ساعات العمل في السنة ١٦٠ ساعة عمل إضافية (شهر عمل كامل):

الآن يعيش شخص بين كل ٨ أمريكيين تحت خط الفقـر، وحـوالي ٤٥ مليـون مواطن أمريكي لا يحصلون على رعاية صحية – وهبطت، الأجور بنسبة ٢٢% عمـا كانت عليه في عام ١٩٦٨ على العكس من ذلك، ارتفعت معدلات دخول مديري ورؤساء الشركات الكبرى، زاد الحد الأدنى لدخولهم في عام ١٩٨٠ بزيادة ٢٢ ضعف عما كان عليه عام ١٩٦٨.

ووفقًا لما نشرته صحيفة بزنس ويك وصلت نسبة الزيادة في دخـولهم عـام ٩٠ إلى ٨٥ ضعف وفي ٩٨ إلى ٤١٩ ضعف مقارنة بما كانوا يحصلون عليه فـي العـام ١٩٦٨.

حدث في جزر هايتي

١- إن البنـ ـك الـ ـدولي وصندوق النقد:

- **فرضا على ا كومة عدم رفع ا ـد الأد للأجور.**
- **طالبا صخصة الشركات القـادرة على قيق أرباح والا تقدم خدمات حيوية مدعومة للمواطن .**
- **أصرا على خفض ميزانية ا كومـة ا خصصة للإنفاق علـى ا ـدمات العامة إ النصف.**
- **تصل نسبة الأمية ب ا ـواطن ناهي إ ٥% كما يـصل معـدل وفيات الأطفال إ حـوا ١٠% هبط متوسط أعمار الذكور إ ٤٩ سنة، والإناث إ ٥٣ سنة.**

لا تختلف تلك الصورة في إنجلترا كثيرا عن مثيلتها الأمريكية، غير أن ساعات العمل في إنجلترا هي الآن أعلـى سـاعات عمل في أوروبا الغربية كلها، ثلث أطفال إنجلترا ينشئون في أسر تكافح الحياة تحت خط الفقر.

ثالثاً: إخفاق التجربة في الشرق

رأى قادة صندوق النقد الدولي فرصتهم الكبرى في فرض إرادتهم على الاقتصاد العالمي مع انهيار النظم السابقة في أوربـا الشرقية في الأعوام ٩٨ إلى ٩١. اتجاهات المعارضة الديمقراطية التي ظهرت في تلك البلدان كانت تفتش عن طريقة تخرج بها من مستويات الحياة الراكدة والشروط المتأزمة في نفس الوقت كان العديد من مديري الشركات والسياسيين القـدامى يـرون أن هنـاك حاجة لتبني سياسات جديدة تستطيع أن تحفظ لهم امتيازاتهم.

كل هؤلاء تعاملوا مع مندوبي البنك الدولي وصندوق النقد واقتـصاديو الليبرالية الجديدة وكأنهم رسل المسيح الذين جاءوا لإنقاذهم، قدم هؤلاء لأوروبا الشرقية وروسيا وأغلب الجمهوريات السوفيتية السابقة برامج إصـلاح تعتمـد على وسيلة "العلاج بالصدمة"، و"زعمت وسائل الإعلام الغربية بحماس شديد، أننا على وشك أن نرى معجزات اقتصادية" ولكن ما حدث هو العكس تماما.

هبطت معدلات الإنتاج في كل مكان – في روسيا، البلد الأكبـر الـذي طبق تجربة الليبرالية الجديدة، انخفض الإنتاج بمعدل النصف تقريبـا، حـدث نفس الشيء في أوكرانيا، بلغراد، رومانيا، ألبانيا، جورجيا، أرمنيا، وأذربيجان، لم تكن الصناعة فقط هي من عانى من آثار تطبيق سياسات الليبرالية الجديـدة في تلك البلدان.

مياه العالم

حت الاحتجاجات بوليفيا منع اولة خصخصة مياه الشرب الـ كـان وراءهـا شـركة Bechtel متعددة ا نسية.

يقول منظم الاحتجاج أوسكار أو لـيفـ ا: "الـشيء الوحيد الذي لا زال لدينا هو هوائنا ومياهنا، يكن أمرا سهلاً أن نقاتل ضد حكومتنا وضد البنك الدو معا. ما حدث هو أننا لصنا من ا وف. ن شعب فقـ تصدى لشركة Beshtel العملاقة كما تصدى داوود للمارد جوليا.

الزراعة هي الأخرى تأثرت بشدة، فقد انخفضت إنتاجية المحاصيل الزراعية في روسيا إلى النصف، وفي أوكرانيـا إلـى ٢٤% في عام، ٩٣ كانت الوسيلة الوحيدة التي تضمن لأغلب الأسر إعالة أطفالهم والحصول على طعام خلال فصل الشتاء، هو أن يقوموا بتخزين جزء من الفاكهة والخضروات من مزارعهم.

عدد الروسيين الذين يعيشون على حد الكفاف وصل إلى ٦٠ مليون، أمراض أو أوبئة مثل .T.B أو حتى الكوليرا أصبحت منتشرة بينهم هبط متوسط أعمار الرجال من ٦٥ عام إلى ٥٧ عام.

لم يحدث في التاريخ انهيار اقتصادي بهذه الضخامة من قبل إلا في ظروف حرب أو كارثة من الكوارث الطبيعية الهائلة.

إن مسئولية صندوق النقد والبنك الدوليين لم تكن أنهما قدما هذا العلاج حتى باعتباره أمل كاذب علـى الأقـل ولكـن فـي الإصرار على تقديم المزيد من نفس العلاج ذلك مثل طبيب القرون الوسطى الذي طلب منه معالجة مريض يعـاني مـن النزيـف فعالجه عن طريق أن طلب منه أن يستمر في النزيف، أن ينزف فأكثر، فنزف إلى أن مات.

جحيم ورش العرق:

تؤدي السياسات التي يفرضها صندوق النقد الدولي إلى شروط عمل مرعبة بالضرورة.

البلدان التي وقعت في قبضة الصندوق والبنك قيل لهم أنه من الضروري بالنسبة لهم التوسع في التصدير بأشد وأسرع مـا يمكنهم حتى يستطيعوا سداد الديون والفوائد.

تم تحفزهم على إنشاء مناطق تجارية حرة أو "مناطق استثمارية" حيث تجيء ورش تجميع متعددة الجنسية وتقـوم بتـصنيع بضائع بهدف بيعها في أنحاء العالم.

نفس الشيء يحدث في مصانع بلاد مثل إندونيسيا، تايلاند، السلفادور التي تشغل فتيات ونساء شابات ١٢ أو ١٤ ساعة يوميا لإنتاج ملابس أو أحذية لمصانع Adidas, Jap, Nike وكذلك في المكسيك، حيث المصانع المقامة على أطرافها تقوم بإنتاج أجزاء من منتجات أمريكية متعددة الجنسية.

قيل لحكومات هذه البلاد، ومن شابهها، أنهم إن لم يكونوا قادرين على جذب الشركات فإن عليهم أن يقللوا "القواعد الإجرائية والنظامية" إلى أدنى حد، وهذا يعني أن لا يكون هناك رقابة على مواعيد العمل أو مدته، وكذلك عدم وجود قيـود صـارمة علـى عمالة الأطفال، وأن تبتعد أجهزة الأمن عن التدخل في عمل الاتحادات التجارية، والتخفف من شروط الوقاية الإنتاجية خاصة ضـد الحريق رغم أنه من المعتاد في تلك البلدان أن تنام النساء العاملات المرهقات في أماكن العمل بعد انتهاء مناوبتهن، ويمكن حـدوث حوادث موت مرعبة إذا شب حريق مفاجئ.

كما أن نقص شفاطات الغاز والدخان في تلك المصانع التي لا تخضع لقواعد تنظيمية قياسية يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة التلوث بدرجة أكبر من الموجودة في البلدان الصناعية.

رابعاً: كابوس البيئة

تسبب تطبيق سياسات صندوق النقد في القطاع الزراعي لدول العالم الثالث في حدوث كوارث للبيئة والسكان.

فنتيجة للدفع في اتجاه زراعة محاصيل تصديرية تم تشجيع إنتاج – والاعتماد على – محصول وحيد يمكن زراعته بسرعة وبأقل تكاليف ممكنة من أجل تلبية احتياجات شركات الأغذية العملاقة.

هذا "التخصص الأحادي" يزيد من احتمالات انتشار الحشرات وميكروبات الحقول التي تنتشر بين المحاصيل وتدمر المنتجات الزراعية كما أنها تخفض إمكانية استخدام أسمدة عضوية رخيصة لتسميد الأرض، إلا أنها تتوافق مع رغبة الشركات الدولية العاملة في مجال الصناعات الزراعية في أن تبيع مخصبات زراعية ومبيدات حشرية وبذور بأكبر قدر ممكن، كما أنها يمكن أن تدفع الحكومات والمزارعين في اتجاه محاصيل معدلة جينيا إلا أن الطبيعة الغير مستقرة لعملية التعديل الجيني ونتائجها تعني أنه يمكن أن تسبب بسهولة آثار جانبية خطيرة – مثل إتلاف محاصيل أخرى والقضاء على الطيور الموجودة في الطبيعة وتساعد في القضاء على الآفات والحشرات الزراعية.

نفس أساليب التخصص الأحادي مطبقة في الإنتاج البحري:

أن التوسع في التصدير في أماكن مثل الإكوادور، الهند، وجنوب شرق آسيا يعني توقف كل المناطق الساحلية عن تربية القريدس (الجمبري)، رغم أن هذا يعني تدمير البيئة الطبيعية وموارد حياة العديد من السكان المحليين.

إن الأساطيل الكبيرة تحل محل الصيادين الصغار وتقوم بتجريف الثروة السمكية لصالح الشركات الدولية. شعوب العالم الثالث التي أخذت بالتخصص الأحادي لم تحصل – سوى نادرا – على أي منفعة من هذا التخصص، وذلك حتى في إطار تحقيق أرباح من التهدير. ويقوم البنك الدولي وصندوق النقد بممارسة ضغوط على بلدان العالم الثالث لدفعها للسير في هذا المضمار بينما دول عديدة تضخ كميات متزايدة من نفس المنتجات ومن ثم تضطر إلى بيعها بأسعار متدنية.

أكثر من عقد كامل من التخصص الأحادي في إفريقيا نجم عنه تدني – وليس زيادة – عوائد تصدير المحاصيل الزراعية ويسارع الأفارقة الآن إلى الرجوع للأساليب التقليدية.

الإكوادور:

سداد أقساط الديون المطلوبة من الإكوادور امتص أكثر من نصف ميزانية الدولة لعام ٢٠٠٠. كان على كل مواطن إكوادوري أن يتحمل عبء سداد حوالي ٣ دولار كل أسبوع من دخله طيلة عام ١٩٩٩ لسداد مستحقات الدين.

يعيش ما يقرب من نصف عدد السكان على دخل أقل من دولارين في الأسبوع.

العائلات المريضة بالإيدز في مستشفى نيفورن Neforn في الإكوادور بدءوا في التساقط بسبب سوء التغذية المميت. وفـي أغسطس ٢٠٠٠ بدءوا في الاحتجاج ضد عجز الدولة عن دفع نفقات علاجهم "من الأفضل أن نموت جوعا على أن ننتظر أن يأكل الإيدز أجسادنا" هكذا يشرح صبي في الثالثة عشر من عمره من النزلاء اسمه كارليتو Carlito كان قد أصيب بالعدوى أثناء نقل دم ملوث له منذ ٦ سنوات.

٤٠% من مستشفيات ومعامل وزارة الصحة في الإكوادور لا يوجد بها مهدئات أو مواد تخدير.

لا شيء بلا مقابل.. التسليح والمساعدة:

إن قادة الدول الصناعية المتقدمة يقومون بأداء لعبة كبرى هي "المساعدة" التي يدعون أنهم يقدمونها للدول الأقل نموا.

ما لم يقله هؤلاء القادة أن هذه المساعدة ليست مجانًا:

إذ أن كل من صندوق النقد والبنك الدوليين يفرضان شروطًا – لتقديم المساعدة – تتضمن تصفية القطاع العـام المملوكـة للدولة، وخصخصته، تصر الحكومات المانحة (للقروض) على أن تكون المساعدة المقدمة مساعدة مشروطة.

الدول الفقيرة لن تستطيع أن تحصل على مساعدات ما لم تلتزم بشراء سلع وخدمات من الدول المانحة بالمقابل.

أحد الأمثلة الشهيرة لهذا الأمر هو سد برجوا في ماليزيا PerJau حيث قسمت حكومة تاتشر قرضا لبنائه مبلغ ٢٣٤ مليون دولار.

ذهب هذا المبلغ إلى شركتين إنجليزيتين تعملان عبر القارات، شركة بلفوريتي وسيمنشن (التي يعمل ابن تاتشر لـديها فـي وظيفة "مستشار").

مثال آخر هو سد ITisu في تركيا كان مقررا أن يتم بناؤه على موقع هام من الناحية الأركيولوجية حيث يتطلب بناؤه طرد ٢٥ ألف كردي من منازلهم، وسيؤثر بالسلب على إمدادات المياه لجيران تركيا مثل سوريا والعراق ومع ذلك قـدمت المـساعدات لبناءه بحماس شديد من الحكومة الليبرالية الجديدة الإنجليزية تقديم المساعدات إلى دول العالم الثالث مشروط أيضا بتصدير السلاح لها.

مساعدة الحكومة البريطانية الخاصة ببناء سد (برجوا) ارتبطت باتفاق سري مع حكومة ماليزيا، تشتري ماليزيـا بمقتـضاه أسلحة من الشركات البريطانية....

سجل برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقاريره الحقيقة التالية: أن الدول الأكثر إنفاقًا على التسليح تلقت مساعدات أكبر مرتين ونصف من الدول الأقل اتفاقًا على شراء السلاح.

اهتمت الولايات المتحدة خلال عقد التسعينيات برفع أرباح الشركات التي تعمل في مجال أنظمة الدفاع العسكري، وذلك عن طريق تشجيع تصدير الأسلحة العسكرية، وورطت دول العالم الثالث في شراء المزيد من الأسلحة فارتفعت نسبة مبيعات الـسلاح الأمريكي للعالم الثالث من ٤٩% عام ٩١ إلى ٧٥% عام ٩٣. الحكومات الإنجليزية المتعاقبة، العمال والمحافظين، باعوا أسـلحة وأدوات تعذيب إلى سوهارتو ديكتاتور إندونيسيا، لاستخدامهم ضد شعب تيمور الشرقية.

إن ما يدور حولنا هو جنون مطلق، الإنفاق على شراء السلاح يضيف أعباء جديدة إلى ديون حكومات العالم الثالث.

وذلك يعطي ذريعة لصندوق النقد والبنك الدوليين لإدخال برامج التكيف الهيكلي.

والنتيجة هي دفع الدول في اتجاه الحروب، وشراء المزيد من الأسلحة.

بلدان مثل (أنجولا، الصومال، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، سيراليون) تركوا لينتحبوا في عزلة.

خامساً: من يحرك الخيوط

خلف البنك وصندوق النقد الدولي تقف قوى الثروة والسلطة.

نشرت مجلة Forbes قائمة تحتوي على أسماء بليونيرات العالم في صيف عام ٢٠٠٠ قالت في تقريرها:

- شهد عام ١٩٩٩ ظهور ١٧ بليونير جدد، وبهذا يصل عدد بليونيرات العالم إلى ٤٨٢ بليونير.

- حوالي ٢٠٠ بليونير تقدر ثروتهم بـ ١,١ بليون دولار، والثلاثة الأكبر بينهم تعادل ثروتهم ميزانية ٤٨ دولة من الدول الأشد فقرا ترتبط ثروة هؤلاء الثلاثة بالشركات متعددة القومية.

- حوالي ٢٠٠ شركة من الشركات العالمية الأكبر يديرها ما يقرب من ١٥٠٠٠ شخص من الأثرياء رأس مال تلك الشركات يغطي أكثر من ٢٥% من إنتاج العالم ككل. هناك شركات عالمية يتجاوز حجم اقتصادها حجم اقتصاد العديد من البلدان الفقيرة، أكبر خمس شركات يديرها حوالي ٤٠ شخص فقط من الأثرياء الكبار، وتزيد عوائد إنتاجها عن عوائد إنتاج أفريقيا والشرق الأوسط معا، وضعف كل عوائد جنوب آسيا.

هؤلاء الأشخاص المحدودين في العدد هم من يتخذ القرار على الصعيد العالمي، يقررون نوع وحجم المنتجات، من سيكون لديه عمل، أين ستذهب النقود، ومن سيتم إفقاره.

- جنسية ١٦٨ شركة – من تلك الشركات – ترتبط بالدول الصناعية المتقدمة، وكذلك مقر إدارتها الرئيسي – أمريكا، اليابان، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا.

وأغلب الباقي ينتمي لدول مثل إيطاليا، السويد، سويسرا، هولندا تلك الدول هي التي تهيمن على كل من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية.

وتقوم الشركات المذكورة ببذل جهود هائلة لتضمن لبلدانها نفوذ حاسم داخل تلك الكيانات (البنك/ الصندوق/ المنظمة التجارة).

في السنوات الأخيرة من التسعينات أنشأت الشركات الدولية كيانات جديدة مثل: "المائدة الأوربية المستديرة للصناعة"، مكونة من رؤساء الشركات الأوروبية، والحوار التجاري عبر الأطلنطي "المكون من رؤساء شركات من كل دول الأطلنطي"، "والمجلس العالمي للمياه" الذي يشن حملة دولية منظمة من أجل خصخصة الماء في كل أنحاء العالم.

الأشخاص الجالسون على قمة تلك الهيئات لم ينتخبهم أحد، ولا يخضعون لأي رقابة من (الجماهير والشعوب التي تـنعكس عليهم آثار تلك القرارات).

تلعب منظمة الحوار التجاري عبر الأطلنطي دورا كبيرا في وضع أجندة أعمال منتظمة وترتبط منظمة التجـارة العالميـة وترتبط بالمائدة الأوربية المستديرة للصناعة ارتباطًا وثيقًا...

إن الأجندة التي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد على العالم هي أجند البليونيرات المائتين، ومعهـم بـضعة آلاف مـن أصحاب الملايين الذين يسعون لأن يصبحوا بليونيرات.

عندما تتحدث أي من هذه المنظمات عن خطط التكيف فإنهم يقصدون التكيف مع مصالح الـشركات الدوليـة وأصـحابها البليونيرات، وعندما يتكلمون عن التجارة الحرة فهم يتكلمون عن حرية الشركات الدولية في الدخول والخروج من أي بلـد حـسب رغبتها.

تلك المنظمات خلقت حلفاء لها يرحبون بها كليا داخل إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، هؤلاء الحلفاء يتوقـون لأن يـصبحوا جزءا من الطبقة التي تتنزه بالطائرات عبر العالم وكما تشير عضوة الحملة العالمية (ضد العولمة) سوزان جورج:

كل هم هؤلاء الحلفاء هو أن يندمجوا أكثر فأكثر بالنخبة المعولمة وأن يلعبوا في نفس الساحات والنوادي مثل شركاءهم فـي نيويورك، لندن، باريس".

اليد الخفية وراء صندوق النقد الدولي:

يزعم المدافعون عن الليبرالية الجديدة أن سياستها تعزز السلام وتشجع عليه.

ويدعون أيضا أنه لا يوجد بلدين في العالم من البلاد التي يوجد فيها مطاعم "ماكدونالدز" حاربت إحداهما الأخـرى، جـدير بالذكر هنا أن الدول التي تسيطر على البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية هي أكثر الدول تسليحا في العالم فكمـا أن الحكومة الأمريكية هي القوة المهيمنة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن إدارة الدفاع (البنتاجون) هي القـوة المهيمنـة داخل حلف الناتو قوات الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة داخل الناتو.. بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا – أصـغر فـي القـدرة العسكرية من العسكرية الأمريكية.

لكنهم لازالوا أكبر تسليحا من أي بلد آخر في العالم باستثناء الصين وروسيا، هذه القوات دخلت في حروب مـرتين خـلال العقد الأخير.

حرب ضد العراق في ١٩٩١، وفي ١٩٩٩ أغارت بالصواريخ على يوغسلافيا السابقة. القادة الذين أشعلوا الحروب وأطلقوا هذه الصواريخ زعموا أنهم كانوا يقومون بحماية حقوق الإنسان ضد ديكتاتوريين عديمي الرحمة.

هؤلاء القادة لازالوا فعليا يقومون بمشاريع مشتركة مع أنظمة قمعية في أنحاء العالم في الثمانينات قام صندوق النقد الـدولي بتقديم قروض ضخمة إلى موبوتو ديكتاتوري الكونغو – زائير وذلك لأنه كان حليفًا للولايات المتحدة رغم أنه كان معروفًا منذ نهاية ١٩٨٢ على الأقل أن هذه القروض ستذهب إلى جيبه مباشرة.

شعب هذا البلد الإفريقي الفقير لا زال عليه أن يسدد هذه القروض بطريقة ما.

كانت البرازيل تحت حكم ديكتاتورية عسكرية حتى الثمانينات وحصل العسكريون على قروض كبيرة.

انهارت مستويات المعيشة وتدهورت الخدمات العامة على مدار الثمانينات والتسعينات بسبب أعباء الديون عندما اجتاحـت أندونيسيا أزمة اقتصادية في نهاية التسعينات، قدم صندوق النقد دفعة إنقاذ بتفضيل خاص وتم تحميلها إلى الـديون التـي تتحملهـا أندونيسيا بسبب حكم الدكتاتور سوهارتو نصف سكان أندونيسيا تدهورت شروط حياتهم إلى مادون خط الفقر بسبب الأزمـة إلا أن ذلك لم يدفع صندوق النقد إلى تخفيف شروطه بأي درجة.

قدم القادة الغربيين مساعدات حتى صيف ١٩٩٠ إلى صدام حسين وفي منتصف التسعينيات كانوا يرون ميلوسـوفيتش فـي يوغسلافيا كحاكم يمكن الدخول معه في أعمال مشتركة.

توماس فريدمان، الصحفي المقرب للإدارة الأمريكية، قدم شرحا لأسباب القيام بعمل عسكري، قال فريدمان (الأذرع الخفية للسوق لن تستطيع العمل أبدا بدون اليد الخفية ماكدونالدز لن تستطيع أن تزدهر بدون وجود (صانع السلاح) ماكدونالدز دوجلاس، اليد الخفية التي توفر شروط عالمية آمنة لازدهار تكنولوجيات السيليكون هي الجيش الأمريكي) (٢).

ليس هناك حكومتان في الولايات المتحدة، واحدة تنهب العالم بأوامر من البنك الدولي والشركات عابرة القارات والأخـرى تشعر بالقلق على حقوق الإنسان هناك حكومة أمريكية واحدة تستخدم مؤسسات دولية متنوعة سعيا لتحقيق نفس الهدف وهو تـوفير شروط أمان عالمي لنشاط الشركات:

هذا الهدف قد يؤدي أحيانًا إلى حدوث نزاعات مع دول صناعية متقدمة أخرى، على سبيل المثال: ما يحدث في أفريقيا بين قوى تساندها الولايات المتحدة وقوى إفريقية أخرى تساندها فرنسا، لكنهم جميعا يقفون في ذات الخندق عندما يتعلق الأمـر بـدفع برامج الليبرالية الجديدة التي تستهدف فتح كل أبواب العالم أمام استثمارات شركاتهم.

ليست نتيجة ذلك هو السلام ولكن حروب متوالية لقد وقعت، حروب عديدة وشبه حروب بين بلدان (يوجـد بهـا مطـاعم ماكدونالدز).

---

[2] **أصبحت أربعة حروب بعد ا رب على أفغانستان ٢٠٠١ وا رب الأخ ة على العراق ٢٠٠٣.**

خلال عقد التسعينيات – كرواتيا والصرب، الهند وباكستان، أكوادور، وبيرو، قوات الناتو وبقايا يوغسلافيا، طوفان الحروب الأهلية في الاتحاد السوفيتي السابق، أفغانستان.

سادساً: ماذا نستطيع أن نفعل؟

إن حركة الاحتجاج ضد البنك الدولي وصندوق النقد تحدد عدوها باعتباره "عولمة ليبرالية" جديدة، "حكم الشركات العالميـة" و"سلطة عابرة للقوميات".

إلا أن كل هذه الأوصاف تقدم تشخيصات مختلفة فعلاً عن ما يطلق عليه تاريخيا اسم النظام الرأسمالي، إنه هيمنة طبقية تتم بواسطة أقلية صغيرة من كبار الأثرياء الذين يملكون الوسائل والأدوات التي يستخدمها الناس في الإنتاج وتحدد شروط حياتهم.

الطبقة التي تحكم العالم تسعى إلى الهيمنة على مظاهر حياتنا، إن أفرادها يعبدون إله واحد لا غيـر هـو الأربـاح، لـذلك يحولون كل شيء حولنا من البيئة التي نعتمد عليها إلى أجساد البشر إلى سلع يمكن شراؤها وبيعها.

في البداية كانت الرأسمالية موجودة فقط في بضعة أجزاء من أوروبا الغربية، الآن تحولت إلى نظام عالمي في حياة العمال في المدن والفقراء في القرى والنجوع، شرقًا وغربا، شمالاً وجنوبا نجد أذرع وأطراف النظام الرأسمالي. ما يـسمى بالعولمـة أو الليبرالية الجديدة هي الطريقة التي تحاول بها الطبقة الحاكمة الغربية أن تفرض إرادتها على كل شبر في العالم حتى أنه لا يوجـد أي منطقة أو قرية صغيرة ليست مجرورة إلى سعار جني الأرباح. أنهم يريدون عالما معروضا بأكمله للبيع، لن ينجحوا في ذلـك، إن حركات الاحتجاج الكبيرة المضادة للرأسمالية في العام قبل الماضي ترينا كيف أن الجماهير لم تعد راغبـة فـي الاستـسلام أو الخضوع أمام ضغوط أو توجيهات صندوق النقد، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية والتوجهات الاقتصادية لليبراليـة الجديـدة، الاحتجاجات في سياتل، لندن واشنطن، ميلو، فرنسا وكل مكان جذبت إليها ملايين الناس، لقد تجمعت جماهير المحتجـين ليؤكـدوا الارتباط بين قضايا عديدة مثل الديون تدهور البيئة، خصخصة الخدمات، تقلص الوظائف، عدم استقرار العمل. في بعض الأحيـان تكون الاحتجاجات في نطاق ضيق كما يحدث عندما يعارض الجمهور خصخصة السكن، تخفيض عدد المدرسين في مدرسة الحي أو محاولة إلغاء وقت الراحة من ساعات العمل، أو فرض المزيد من الرسوم الدراسية عليهم، ولكن في أحيان أخرى تتسع المقاومة وتنتشر في كل أنحاء الدولة وتهز الحكومات.

حدث ذلك في فرنسا عام ١٩٩٥ وقفت إضرابات ومظاهرات عمال القطاع العام في وجه حكومـة جوبيـه JUPPE تلـك الإضرابات تسبب في سقوط الحكومة الفرنسية في الانتخابات التي أجريت بعدها بعدة أشهر وفي الإكوادور أيضا حدث ذلك حيـث انتفض العمال والمهاجرون (مزدوجي الجنسية) وأجبرت انتفاضتهم الرئيس على الاستقالة وكذلك في جواتيمـالا حيـث انطلقـت الاحتجاجات عندما رفعت الحكومة سعر ركوب المواصلات العامة وأدى ذلك إلى حدوث Riots أعمـال شـغب فـي العاصـمة واضطرت الحكومة للتراجع.

أيضا في نيجيريا والأرجنتين حيث وقع إضراب عام في كل منها.

لو أردنا فعلاً هجوم ناجح على كل من صندوق النقد البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية والشركات الدوليـة التـي تقـف وراءهم فعلينا أن ننتقل من المظاهرات إلى بناء حركة تربط بين كل النضالات المتفرقة عندئذ لن تكون المعركة في الشوارع فقط،

ولكن أيضا في أماكن التجمعات وفي كل مواقع العمل التي نكدح فيها لخلق الثروة التي تجعل هذا النظام قادرا على الاستمرار. هذا الربط بين النضالات المتفرقة هو الهدف الذي يحاول الاشتراكيون تحقيقه عبر تاريخ الرأسمالية، فمنذ أن سيطرت الرأسمالية قامت الحركات الجماهيرية بتحدي نظامها القائم على الربح، واجتهد الاشتراكيون بقدر ما يستطيعون لتنظيم تلك الحركات في المرحلة الراهنة للنظام الرأسمالي، المرحلة المعولمة يصبح من الضروري أكثر من أي وقت سابق أن يكون النضال الجماهيري قائما على نطاق واسع. شاركونا في النضال ضد لا إنسانية النظام شاركوا معنا في النضال الذي يتصاعد يوما بعد يوم نحو المستقبل.